العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

" العامل النحوي عند الطاهر ابن عاشور، دراسة نموذجية "

محمد أبوبكر أروزينا ميغا

النحو العربي / معهد العلوم الإجتماعية / جامعة ساكاريا

معلومات التواصل

f.maiga85@gmail.com

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ملخص البحث:

تعتبر نظرية العامل في النحو العربي من أكثر النظريات الأصولية النحوية التي دارت حولها النقاش الشديدة من قبل العلماء من بين منكر لها وقابل. وهي أصيلة متأصلة، وإن ثار عليها بعض من أئمة النحو. ومن هذا المنطلق فإنّ هذا البحث يسعى إلى دراسة نظرية العامل النحوي عند الطاهر ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير للتعرف على عقلانية المؤلف ومدى اهتمامه لهذه النظرية، وبيان القضايا النحوية التي تناول فيها موضع العامل بالبحث والتحليل والمناقشة، ولاكتشاف فكره النحوي والأصولي. وقد توصل الباحث من خلال الدراسة أن الطاهر ابن عاشور لم يقصد النحو بذاته، بل عالجه من خلال بيانه لمعاني القرآن، فوظّف فكرة العامل النحوي عندما تعرض لتحليل المسائل المتعلقة بالنحو. وقد تبين أنّه كثيرا ما يرجح أدلة البصريين، مما يدل على ميله إلى المذهب البصري في مناقشة القضايا النحوية. كما أنه لم يؤيد الكوفيّين إلاّ في أربعة مسائل. وقد تنوعت المسائل النحوية التي عالج فيها قضية العامل والمعمول فكانت منها ما وردت في باب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات إضافة إلى بابي الاشتغال والتنازع. مما يثبت لنا مدى إجادة الطاهر ابن عاشور التعامل مع النصوص اللغوية والنحوية التي تعرض لها بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: العامل، الأصول، الطاهر ابن عاشور، النحو، موقف.

مقدمة البحث:

موضوع العامل في النحو العربي من أكثر المواضيع المثير للجدل والنقاش بين الدارسين. فالنحاة لما وضع الأسس والقواعد التي تصان بها الألسن من اللحن جعلوا مقياس ومعيارا للحكم على سلامة التراكيب العربية وأساليها. فالأحكام النحوية التي ذكروها إنما هي بمثابة مسلّمات وبعبارة أخرى أحداث وأسباب. فكما أن لكل حادث محدث ولكل سبب مسبب، كذلك يجب أن يكون لهذه الأحكام ما يجعلها مقبولة أو مرفوضة، إذا كان حكم الفاعل هو الرفع والمفعول النصب والحال كذلك فإنه ينتج عن ذلك طرح سؤال فما الذي يجعل كل حكم على ما جاء عليه المحكوم عليه. هنا يظهر ما يسمى بالعامل. فمن الملاحظ على النحاة قد أعطوا العامل النحو أكثر صفات العامل الفلسفي. أي أن الفلسفة قد أثر كثيرا في النحو. فلذلك قال الرضي: (ت:٦٨٦هـ) "وهم – يريد النحويين–يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية" (الرضي، ٢٠١٤: ج١، ص ٨٤). وقال العكبري: (ت: ٦١٦هـ) "العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول" (السيوطي، الأشباه، ١٩٨٤: ج١، ص ٢٥٦). وقدا اقتضيت هذه الدراسة تقسيم المادة إلى مبحثين تسبقهما مقدمة وتختمهما خاتمة. فالمبحث الأول تم فيه الحديث عن العامل النحوي من حيث المفهوم والنشأة، والنوع والضابط والأثر ومن حيث موقف النحاة منه. والمبحث الثاني فهو تطبيقي حيث تعرض لبيان المسائل النحوية التي تناول فيها الطاهر ابن عاشور قضية العامل النحوي. والمنهج المتبع في البحث وصفي تحليلي.

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المبحث الأول

العامل النحوي: مفهومه، نشأته، أنواعه، أصوله وضوابطه، أثره، العامل بين التأييد والمعارضة

١. مفهوم العامل النحوي

العامل في اللغة: اسم فاعل من عمِل، وعمل عملًا، فَعَل فِعلًا، وعمل في الشيء أي أحدث فيه أثرًا وذكر ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ) أن العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فِعْلٍ يفْعَلُ، وقال الخليل (ت:١٧٠هـ): "عملَ يعملُ عملًا فهو عامل، واعتمل الرجل إذا عمل بنفسه" (ابن فارس، ١٩٧٩: ج٤، ص ١٢٥). أي أن العمل اسم فاعل من عمل يعمل، وأنه يطلق على كل فعل يُفْعَل. وفي "لسان العرب" ما يفيد أن اختيار النحويين للفظة العامل تدل على ذكاء متميز فمن معاني العامل أنه الرجل. وقال الأزهري (ت:٣٧٠هـ): "عوامل الدابة قوائمها واحدتها عاملة" (ابن منظور، ١٤١٤: ج١١، ص ٤٧٧).

وفي الاصطلاح: يراد بالعامل كما حدّه الرماني(ت:٣٨٤هـ) "الموجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى" (الرماني، ٢٠٠١: ص ٣٩). وعند ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) هو الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب (الرضي، ٢٠١٤: ج١، ص ٢٥). وقال الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص (الشريف الجرجاني، ١٩٨٣: ص ١٢٦). وقد تبعه البركوي (ت: ٩٨١هـ) (البركوي، ٢٠٠٩: ص ٥٠) والتهانوي (ت: بعد ١١٥٨ هـ) في هذا التعريف. وعند ابن بايشاد (ت: ٤٦٩هـ) في كتابه شرح المقدمة المحسبة: "العامل هو ما عمل في غيره من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم على حسب اختلاف العوامل" (ابن بايشاد، ١٩٧٧: ج٢، ص ٣٤٤). قال آخر: هو ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً (الجرجاني عبد القاهر، ١٤٣٠: ص ٧٣). أما المعمول في الاصطلاح فهو ما وجد فيه أثر العامل لفظا أو تقديرا أو محلاً. ومن خلال التعريفات السابقة الذكر يتبين لنا أن العامل هو الموجد المنشئ لشيئين اثنين هما:

- الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم.
- العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة، وتدل على حالتها الإعرابية وهذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

هذا هو المفهوم للعامل الشائع في كتب النحو. لكن بعض المتأخرين كابن الحاجب والشيخ الأزهري (ت:٩٠٥هـ) والصبان (ت١٠٢٦هـ) يضيفون شيئا آخر، وهو أنّ العامل يحدث أيضًا المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة. فيقول الشيخ خالد الأزهري:" المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب (الأزهري، ٢٠٠٠: ج١، ص ٦٠). أما الصبان فقد ذكر ما نقله الأشموني (ت:٩٢٩هـ) عن التسهيل وهو أنّ الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف (الأشموني، ١٩٩٨: ج١، ص ٢٦). وعلّق عليه بقوله: "فالعامل كـ (جاء ورأى والباء والمقتضي الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما في الحرف، والإعراب يبين هذا المقتضي الرفع والنصب والجر)" (الصبان، ١٩٩٧: ص ٤٧).

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

٢. نشأة العامل النحوي

إنّ نشأة العامل النحوي والحديث عنها قديم لا ينفك بأية حال من الأحول عن الحديث عن العلّة النحوية (حماسة، ٢٠٠١: ص١٦٧) إذ هما متلازمان في التفكير النحوي. فالأول نتيجة للآخر. وقد ذكرت كتب التراث القديم أنّ العامل النحوي برز عند أول وضع النحو على يدي أبي الأسود الدؤلي (ت:٦٩هـ). فإنه حين بدأ بوضع قواعد النحو وضع الأحرف المشبهة بالفعل على ما جاء في كتاب نزهة الألباء، فحين الوضع لم يحسب حرف (لكن) ضمن هذه الحروف. قال فلما عرضتها على عليّ (ت: ٤٠هـ) رضي الله عنه قال لي: وأين لكن؟ قلت ما حسبتها منها. فقال: هي منها فألحقها (ابن الأنباري، ١٩٨٥: ص ٥). فمن الملاحظ أن الرائد الأول في النحو في بداية الأمر بدأ بالنظر في الاعراب وأخذ يبحث عن الداعي إلى إحداث الاعراب، اهنى أخيرا إلى فكرة العامل. ونظرية العامل أيضا بارزة بشكل لا يستهان فيها في كتاب سيبويه (ت:١٨٠هـ) العملاق. حيث يجد الباحث فيه عبارات مثل: باب ما يعمل فيه.... باب ما يعمل عمل... باب ما لا يعمل فيه... إلخ (سيبويه، ١٩٨٨: ج١، ص ٢٠، ٣٧، ٤٦، ٩٧، ١٢٠). ولقد اتبعت كتب النحو منهجا وفق نظرية العامل التي استقر في الفكر النحوي منذ سيبويه. وتوسع النحويين توسعا كبير، فألفوا مصنفات عديدة في العوامل، أبرزها: ما ألّفه عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) (رياض، ٢٠١٤: ص ١٥). فتحدثوا في بطونها عن العوامل بأنواعها المختلفة، كما توصلوا إلى قوانين منها أن الأصل في العمل هو الفعل. وجدير بالذكر أن هذه الفكرة لم تسلم من النقد سواء عند النحاة القدامى أم عند المحدثين، لكنها ظلت مسيطرة على التحليلات النحوية عند الدارسين والمؤلفين إلى يومنا هذا.

٣. أنواع العامل النحوي

قسم النحويون العوامل إلى ثلاثة أقسام، اعتماداً على ثلاثة معايير مختلفة. وهي:

١. معيار اللفظ والمعنى.
٢. معيار الأصالة والفرعية.
٣. معيار القوة والضعف (الخطيب، ٢٠٠٦: ج٢، ص ٢١–٤٨).

فالمعيار الأكثر تناولا في البحث والدرس النحوي كما هو ملحوظ في كتب النحويين قديماً وحديثاً هو المعيار الأول أي معيار اللفظ والمعنى الذي يقسم العوامل إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية. ويتم من خلالها الميل إلى المعيارين الباقيين الأخريين. فمعيار الأصالة والفرعية يجعل الأصل في العمل للأفعال ثم الحروف ثم الأسماء، ومعيار القوة والضعف يذهب بأن الفعل أقوى العوامل؛ لأنه عامل دائماً (الحلواني، ١٩٨٣: ص ١٥٠) والحرف أوسط العوامل؛ لكونه يعمل ويهمل. والاسم أضعفها؛ لأنه لا يعمل إلا بالشبه. هذا وقد اعتمد عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) في كتابه "العوامل المائة" المعيار الأول، وجعل العوامل في النحو العربي مئة عامل، وهي تنقسم إلى قسمين رئيسين: عوامل لفظية وعوامل معنوية.

فالعامل اللفظي هو ما يؤثر في غيره باللفظ، مثل: إن وأخواتها، وكان وأخواتها، وظن وأخواتها. وقيل: هي أنواع الكلم الملفوظة في الكلام، كالأسماء والأفعال والحروف، ويظهر أثرها في غيرها (الحلواني، ١٩٨٣: ص ١٥٠؛ جرجيس، د.ت.: ص ١٠٠؛ ابن جني، الخصائص، ٢٠٠٦: ج١، ١٠٩). ويرى النحويون أنه أقوى من العامل المعنوي، إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعاً بخلاف المعنوي فإنه متضمنٌ للمعنى دون اللفظ (السهيلي، ١٩٩٢: ج١، ص ٣١٢). وهو على ضربين: سماعي وقياسي. فالعامل السماعي ما يصح فيه قولك: هذا يعمل كذا بالباء تقول: تجر، ولن تقول: تجزم. والعامل القياسي هو يصح فيه قولك كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا.

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

فالعامل المعنوي: عرفه الدينوريُّ (ت: ٢٨٩هـ) بأنّه معنىً في النفس يظهَرُ حكمه ولا تظهر صيغته. وعرفه ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) بقوله: "هو وصفٌ قائمٌ في المبتدأ وذلك المعنى والوصف هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجعلك له أولاً لثانٍ يكون الثاني حديثا عنه بعد تعريته من العوامل اللفظية وتعريضه لها" (ابن جني، اللمع د.ت.: ص ٢٥). وعند الشريف الجرجاني "هو الذي لا يكون للسان فيه حظ، وإنما هو معنى بعرف بالقلب" (الشريف الجرجاني، ١٩٨٣: ص١٢٧). أي أنّ طرفا من العمل يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به نحو رفع المبتدأ بالابتداء ورفع المضارع حين لا يسبقه ناصب ولا جازم (ابن جني، الخصائص، ٢٠٠٦: ج١، ص ١٠٩). وعرّف بعض المتأخرين العامل المعنوي، فذكر خليل عمايرة: أنَّ العوامل المعنوية هي التي يظهر أثرها على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود لها في ظاهر القول (عمايرة، ١٩٨٢: ص ٦٠). ويقول عبده الراجحي: هو الاسم في ابتداء الكلام على وجه الأصالة وهو التجرد عن العوامل اللفظية (الراجحي، ١٩٨٠: ص١١١). وذهب محمد عيد: إلى أنّ العامل المعنوي: هو ما تضمن معنى الفاعل دون حروفه، كالإشارة والتشبيه والتمني (عيد، ١٩٧٥: ص ج١، ص ٤٥٦).

والعامل المعنوي له قسمان: عامل الابتداء، (المبرد، ١٩٩٤: ج٤، ص ١٢٦)؛ وعامل الرفع في المضارع (ابن جني، الخصائص، ٢٠٠٦: ج١، ص ١٠٩؛ الأنباري، أسرار العربية، ١٩٩٧: ص٥٥). وقد أضاف أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ) إليهما عاملا ثالثاً وهو عامل الصفة، حيث يرى أن الصفة ترتفع لكونها صفة لمرفوع وتنتصب لكونها صفة لمنصوب (الأنباري، أسرار العربية، ١٩٩٧: ص٥٥؛ إبراهيم، ٢٠١٤: ص ٣٨). وأهل الكوفة يثبتون عاملا معنويا آخر يسمونه الخلاف، يجعلونه عامل النصب في الظرف إذا كان خبرا، مثال ذلك: زيد عندك (إبراهيم، ٢٠١٤: ص ٣٨). كما يرون أن المفعول معه منصوب على الخلاف، نحو: استوى الماء والخشبة (حسين، ٢٠١٢: ص ٢٢٥؛ الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ١٤٠). هذا ويمكن تخليص العوامل النحوية المختلفة في الشكلين التاليين:

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

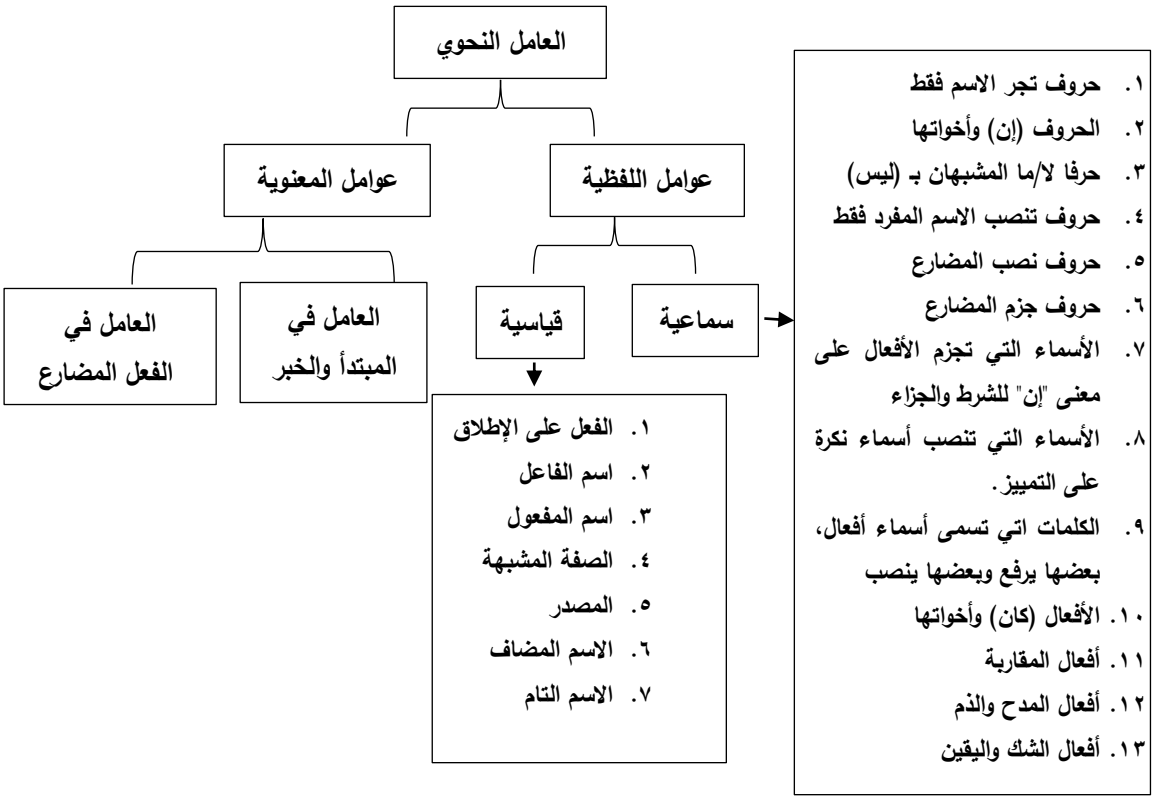

الشكل (١) أنواع العامل النحوي من حيث طبيعته

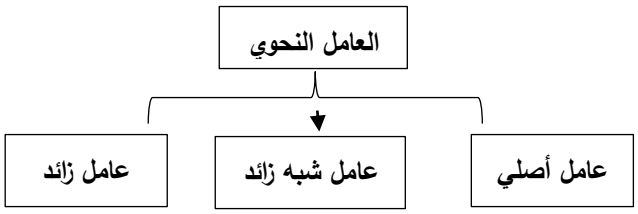

الشكل (٢) أنواع العامل من جهة عمله

٤. أصول وضوابط العامل النحوي

إنّ فكرة العامل في النحو العربي تقوم على مجموعة من الأصول والضوابط؛ إذ العلاقة بين العامل والمعمول ليست مطلقة بل مقيدة بقيود ومشروطة بشرائط تحكمها أسس وضابط، انتظمت في تسعة، هي:

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

١) العقد والتركيب: ويقصد بها الجمع والتأليف بين العامل والمعمول إنتاجاً لمعاني النحو كعلاقات الإسناد، والتعدية، والتوكيد والظرفية والمعية والحالية إلخ.
٢) الاقتضاء أو التعلق أو الاحتياج.
٣) الاختصاص أو الاستبداد.
٤) الرتبة أو الموقعية: علاقة الكلمة بأخواتها في الجملة.
٥) التسلط: وهو بيان قوة تأثير العامل في المعمول.
٦) الانقطاع العاملي وهو عكس التسلط.
٧) المباشرة والوساطة: أي دخول العامل على المعمول دون وساطة.
٨) الأثر الإعرابي.
٩) موانع العمل أو الإلغاء (الخطيب، ٢٠٠٦: ج٢، ص ٤٩ وما بعدها).

٥. أثر العامل في النحو

إنّ أثر العامل النحوي يظهر بشكل تقريبي في كل باب من أبواب النحو العربي. وتتعدد المذاهب في جعل العامل مرة لفظياً ومرة معنوياً بوصف من الأوصاف السابقة. وهي تعود إلى فكرة التعلق والارتباط أي ارتباط الكلم ببعضه كما بينه عبد القاهر الجرجاني. ويرى بعض الباحثين أن منشأ فكرة العامل النحوي ودخولها النحو وتوغلها فيه تعود، للنظر العقلي الذي كان سائداً إبان تدوين النحو العربي ونشأته وتطوره، وقد دعم هذا الاتجاه بحسب بعض الباحثين النحو السرياني والمنطق الأرسطي، مستدلين على ذلك ببعض النصوص التي ربطت بين حركات الإعراب العربية والمنطق اليوناني، وتقارب في المصطلحات (الحلواني، ١٩٨٣: ص ٢٠٤). وهذا يمكن تلخيص تصور النحويين لفكرة العامل في أمور ثلاث رئيسية هي:

- العامل عامل مؤثر حقيقة، وإنه سبب وعلة للعمل.
- العامل أمارة وعلامة فقط.
- ما أطلق عليه اسم العامل لا عمل له إطلاقاً والعامل الحقيقي هو المتكلم. أما كما بخص تصورهم للعمل، في ثلاثة أمور أخرى، هي:
  أ. مقتضى العامل هو الأثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة
  ب. مقتضى العامل هو نفس الاختلاف، وهو معنى عقلي يعرف بالقلب
  ج. مقتضى العامل هو توارد المعاني المختلفة على الأسماء (الحلواني، ١٩٨٣: ص ٢٠٤؛ خالد، ١٩٨٨: ص ٦).

٦. العامل بين التأييد والمعارضة

نظرية العامل النحوي من الظواهر اللغوية التي جرت فيها مناقشة كبيرة بين النحاة. وذلك لكونه ركن مهم اعتمده النحاة القدماء في تأسيس القواعد النحوية، فلا يقوم إعراب، ولا تحدد هوية أيّ كلمة من دونه. هكذا نهج النحويين السابقين في مقدمتهم سيبويه (ت: ١٨٠هـ) وقطرب (ت: ٢٠٦هـ) وأبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) وابن جني والجرجاني وغيرهم. إلى أن ظهر في القرن الخامس الهجري ابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ) العالم النحوي المشهور، المنسوب إلى المذهب

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الظاهرية، الذي رفض نظرة العامل النحوي، وأنكر العوامل كليا؛ ذاهبا إلى أن العامل الذي يحدث حركات الإعراب إنما هو المتكلم نفسه (ابن مضاء، ١٩٧٩: ص٧٦ـ٧٨). فوضع كتابا سماه "الرد على النحاة"، كان الهدف من تأليفه له إعادة صياغة بعض الجوانب النحوية، وفقا للمذهب الذي هو ينتسب إليه. وقد اعتمد في رفضه لنظرية العامل على أدلة ثلاثة. أولهاّ أن العامل ينبغي أن يكون موجودًا حينما يقوم بعمله، والعامل النحوي يجب ألا يُنسب إليه عمل ما لأن الإعراب لا يحدث إلا بعد انعدامه، فلا ينصب (زيد) في قولنا: إن زيدًا قائمٌ، إلا بعد انعدام (إن)، أي الانتهاء من نطقها. والدليل الثاني: هو أن العامل إما أن يعمل بالإرادة كالإنسان والحيوان، وإما أن يعمل بالطبع كالماء والنار، والعامل النحوي لا يعمل بالإرادة ولا بالطبع. والدليل الثالث: أنه تؤدي نظرية العامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة، لأنها تدفع النحويين على تقديرات لا يحتاج إليها الكلام، بل هو تام دونها (ابن مضاء، ١٩٧٩: ص٧٨، ٧٩، ٨٧).

الأمر الذي أسهم في ظهور اختلاف بين النحويين المتأخرين، وتباين آرائهم وتشتتها، وانقسامهم إلى ثلاثة فرق، فريق يرى عدم إلغاء العامل النحوي مؤكدين أهميته، وأنه من أهم الأسس التي قامت عليها جذور النحو العربي، هذا من جانب، ومن جانب آخر أنّ العامل النحوي له وجود في كل باب من أبواب النحو العربي، ومن ثمّ لا يمكن للدارسين والباحثين التطرق لأية ظاهرة من الظواهر النحوية إلا ويأتي الحديث عن العامل والدور الذي يمثله. هكذا استدل الفريق الأول لما ذهب إليه. أما الفريق الثاني فقد تأثر بآراء ابن مضاء حيث دعا إلى إلغاء العامل النحوي وهدمه، فرفضه كليا، بدعوى أنه نظرية سطحية، ليس لها أي تأثير، وأنه قائم على الفلسفة والمنطق، ليس له أدنى علاقة بالواقع اللغوي. من هؤلاء الدكتور شوقي ضيف الذي أعجب بدعوة ابن مضاء فوضع كتابا سمّاه (حاجة النحو إلى تصنيف جديد). والفريق الثالث معتدل ومنصف وهم أقل تبعية للغير. يدعو إلى التيسير. وذلك بضع نظرية القرائن السياقية موضع نظرية العام (راكان، ٢٠١٤: ص ٤٩). على رأسهم طه حسين (ت:١٩٧٣م)، ومحمد خير الحلواني(ت:١٩٨٧م)، وعبد الحسين الفتلي(ت:١٩٩٩م)، إبراهيم السامرائي(ت:٢٠٠١م) (السامرائي: د.ت: ص ١٩٨). وتمام حسان (ت: ٢٠١١م)، وعلي أبو المكارم (ت:٢٠١٥م) (أبو المكارم،٢٠٠٥: ص٢٠٥) والبدراوي زهران (البدراوي، ١٩٨٧: ص ٤١) ومازن عبد القادر المبارك (مازن، ١٩٦٥: ص١٤٩) وعبده الراجحي (الراجحي، ١٩٧٢: ص١٥٧) وإبراهيم مصطفى صاب كتاب (إحياء النحو)، وتلميذه أحمد عبد الستّار وسعيد الأفغاني (ت:١٩٩٧م) ممن يرى أنّ دعوة ابن مضاء متأثرة بما دعا إليه ابن حزم من إبطال القياس على غرار دعوته إلى إلغائها في التشريع (ابن حزم، ١٩٥٩: ص٢٠٢) وهذه الدعوة غير قابلة للتطبيق إذ لا يتصور وجود نحو لا قياس فيه (الأفغاني، د.ت: ص ١٠٤).

المبحث الثاني

الطاهر ابن عاشور ونظرية العامل

١. تفسير "التحرير والتنوير" والمسائل النحوية والتصريفية

تفسير الطاهر ابن عاشور موسوعة لغوية كبيرة. غلب عليه الجانب البلاغي البياني. حيث ركز فيه المؤلف على إبراز النكات البلاغية ودقائقها بشكل عميق ودقيق مما يبيّن للباحث سعة معارفه، وملكته الحاد، واطلاعه الواسع، وطول باعه في هذا المجال. وإلى جانب ذلك فقد اهتمّ أيضا بالمسائل النحوية والصرفية مُبيّنا لمجملها، ومُوضّحا لمبهمها. فأكثر من ذكر آراء النحاة المتقدين وأفكارهم أمثال سيبويه، والكسائي (ت: ١٨٩هـ)، والفراء (ت: ٢٠٧هـ)، والأخفش (ت: ٢١٥هـ)، والمبرد(ت:٢٨٦هـ)، وأبي علي الفارسي، والزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، وابن الحاجب، وابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، والرضي

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

(ت: ٦٨٦هـ)، وابن هشام (ت:٧٦١هـ)، وغيرهم، ناقلا حينا وناقدا حينا آخر. وقد يستدرك أحيانا على بعض المفسرين والنحاة فيما فاتهم. إضافة إلى إكثاره من ذكره أوجه الإعراب المتعددة التي تحتملها الآيات، واختلافات النحاة، وترجيح ما يراه المؤلف صوابا. وله في تحليل المسائل النحوية والتصريفية نزعة بصرية في أغلب المسائل التي تعرض لبيانها. كما وافق الكوفيين في بعض المسائل والقضايا اللغوية. ولقد استقى معلوماته النحوية والتصريفية من أمهات الكتب قارب عددها الخمسون. معتمدا أصول النحو العربي بأنواعها المختلفة وذلك لتدعيم ما يسوقها من قاعدة نحوية.

٢. موقف الطاهر ابن عاشور من العامل

اهتم الطاهر ابن عاشور ببيان أثر العامل النحوي، ووظف نظرية العامل في تفسيره للحركات الاعرابية كتابه التحرير والتنوير فهو يقوله به تبعا للنحويين السابقين إذ يرى أنّ:

أ. اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها. مثاله في قوله {أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ} [الأنعام:٦] حيث يقول:"(كم) اسم للسؤال عن عدد مبهم فلا بد بعده من تفسير، وهو تمييزه... وتكون خبرية فتدل على عدد كبير مبهم ولا بد من مفسر هو تمييز للإبهام. فأما الاستفهامية فمفسرها منصوب أو مجرور، وإن كانت خبرية فمفسرها مجرور لا غير، ولما كان (كم) اسما في الموضعين كان له موقع الأسماء بحسب العوامل رفع ونصب وجر..." (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٧، ص ١٣٧؛ ج٢٩، ص ٤٠٤).

ب. أنّ الأصل في العمل للأفعال، ونجده يصرح بذلك أثناء ذكره لتقديرات النحويين المختلفة حول (بسم الله) فقال: "ومقتضى تقدير الفعل وهو كونه الأصل في العمل؛ لأن ما هنا ظرف لغو، والأصل فيه أن يعدي الأفعال ويتعلق بها." (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج١، ص ١٤٧).

ج. رتبة العامل التقدم، فلا يقع المعمول إلا بعد العامل. فإذا تقدم المعمول على العامل وإنما مراعاة لبعض النكات البلاغية منها الاهتمام ومراعاة فواصل الآيات (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٦، ص ٢٧٣؛ ج٢٩، ص ٥٠).

د. أنّ معمول المصدر يتقدم على عامل خلافا لأهل البصرة الذين قالوا بعدم جوازه ذلك. فقد قال عند تفسيره لقوله تعالى {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً} [البقرة:٨٣]:"أصله وإحسانا بالوالدين، والمصدر بدل من فعله، والتقدير: وأحسنوا بالوالدين إحسانا ولا يريبكم أنه معمول مصدر وهو لا يتقدم على عامله على مذهب البصريين لأن تلك دعوى واهية دعاهم إليها أن المصدر في معنى أن والفعل فهو في قوة الصلة ومعمول الصلة لا يتقدم عليها مع أن (أن والفعل) هي التي تكون في معنى المصدر لا العكس" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج١، ص ٥٨٢–٥٨٣).

ه. يرى أنّ العامل يمكن حذفه ويبقى عمله، ففي قوله تعالى {يَوْمَ يَجْمَعُ اللّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ} [المائدة:١٠٩] يقول: "يوم يجمع ظرف، والأظهر أنه معمول لعامل محذوف يقدر بنحو: اذكر يوم يجمع الله الرسل، أو يقدر له عامل يكون بمنزلة الجواب للظرف، لأن الظرف إذا تقدم يعامل معاملة الشرط في إعطائه جوابا. وقد حذف هذا العامل لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من التهويل، تقديره يوم يجمع الله الرسل يكون هول عظيم لا يبلغه طول التعبير فينبغي طيه." (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٧، ص ٩٨).

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

٣. القضايا النحوية المتعلقة بالعامل والمعمول في "التحرير والتنوير"

تبين للباحث بعد البحث واستقصاء أن الطاهر ابن عاشور قد تحدث عن العامل والمعمول ووظفهما من خلال تفسيره لآيات القرآن الكريم في عدة مسائل نحوية، محللا ومناقشا. وهذه المسائل مرتبة حسب التقسيم الآتي:

أولا: توظيف العامل في ترجيح دليل البصريين

١. العامل في المبتدأ والخبر هو الرفع على الابتداء

اختلف النحاة في مسألة العامل الرافع في كل من المبتدأ والخبر، خلافا واسعا. فذهب الكوفيون إلى أنّ العامل لفظي محض، فالمبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان. واحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما، ألا ترى أنك إذا قلت (زيدٌ أخوك) لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه (الراجحي، ١٩٨٠: ص ١١١–١١٢). أما البصريون فقد ذهبوا إلى العامل في المبتدأ معنوي محض، فهو يرفع بالابتداء، وأما الخبر فإنهم اختلفوا في رافعه (الراجحي، ١٩٨٠: ص ١١٢). فذهب فريق منهم إلى أنه يرفع بالابتداء وحده (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ٤٤؛ الأنباري، أسرار العربية، ٢٠١٤: ص ٣٣ – ٣٤؛ تقي الدين، ٢٠٠٠: ج١، ص ١٥١)، ويرى فريق منهم إلى أنه يرتفع بالابتداء، والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ يرتفع بالابتداء (ابن السراج، ١٤٢٦: ج١، ص ٥٢؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ١٩٩٨: ج١، ص ٣٥٥ – ٣٥٧). فالذي نلاحظه عند مدرسة البصرة أن رافع الخبر هو موطن خلاف عندهم. وأعدل هذه المذاهب هو مذهب سيبويه، وهو أنّ العامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ. والطاهر ابن عاشور جار مجرى أهل البصرة في كون العامل في المبتدأ هو الرفع بالابتداء. وذلك عند قوله تعالى {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الفاتحة:٢]، حيث ذكر أنه لفظ (الحمد) مرفوع بالابتداء في جميع القراءات المروية. (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج١، ص ١٥٦؛ ج١٨، ص ٢١٩).

٢. العامل في المفعول به هو الفعل

اختلف النحويين في مسألة العامل في المفعول به، فذهب البصريون إلى أنّ عامل النصب في المفعول به هو الفعل وحده (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ٧٨–٧٩؛ السيوطي، 1998: ج٢، ص ٥–٦)، وذهب أهل الكوفة بدورهم إلى أنّ العامل فيه الفعل والفاعل جميعا (الراجحي، ١٩٨٠: ص ٢٠). ويرى بعضهم أنّ العامل هو الفاعل، ونصّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي (ت:٢٠٩هـ) على أنك إذا قلت: ظننت زيدا قائما، تنصب زيدا بالتاء، وقائما بظن. وذهب خلف الأحمر (ت:١٨٠هـ) من الكوفيين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ٨١؛ أسرار العربية، ١٩٩٧: ص ٨٥؛ ابن الوراق، ١٩٩٩: ص ٢١٢؛ المجاشعي،١٩٨٥م، ص ١٢٧). فالصحيح في المسألة رأي البصريين القائلين بأنّ العامل في المفعول هو الفعل، قال سيبويه (ت:١٨٠هـ): " إذا قلت: ضرب هذا زيدا، فزيدا ينتصب بضرب، و(هذا) ارتفع بضرب" (سيبويه، ١٩٨٨: ج٢، ص ١٤٨). وهو الذي رجحه ابن الوراق (ابن الواراق،١٩٩٩: ص ٢١٢) والأنباري (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ٧٩)، واختاره الطاهر ابن عاشور أيضا. ففي قوله تعالى {قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ} [الزمر:٦٤]،

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يقول: "قوله (فغير الله)، الواقع مفعولا به منصوب بـ الفعل (أعبد) الذي هو متعلق ب تأمروني على حذف حرف الجر مع (أن) (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٤، ص ٥٦).

٣. عامل النصب في الظرف الواقع خبرا

ذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ نحو: (زيد أمامك وعمرو وراءك) وذهب البصريون إلى انه منصوب بفعل مقدر والتقدير فيه: (زيد استقر أمامك وعمرو استقر وراءك) وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بتقديم اسم الفاعل والتقدير زيد مستقر أمامك (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ٢١٣؛ جيجان، ١٩٩٢: ص ٤٨). وقد ذهب الطاهر ابن عاشور مذهب البصريين في هذه المسألة إذ يقول عند تفسيره لقوله تعالى {فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِندَهُ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي} [النمل:٤٠] «والاستقرار: التمكن في الأرض وهو مبالغة في القرار. وهذا استقرار خاص هو غير الاستقرار العام المرادف للكون، وهو الاستقرار الذي يقدر في الإخبار عن المبتدأ بالظرف والمجرور ليكون متعلقا بهما إذا وقعا خبرا أو وقعا حالا، إذ يقدر(كائن) أو (مستقر) فإن ذلك الاستقرار ليس شأنه أن يصرح به" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج١٩، ص ٢٧١–٢٧٢؛ ج١، ص ١٤٦). وفي موضع آخر يرى صحة قول الكوفيين إذ يقول: وسائق مرفوع بالظرف الذي هو معها على رأي من أجازه، أو مبتدأ خبره معها (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٦، ص ٣٠٨).

٤. عامل النصب في الفعل المضارع بعد (حتى)

ذهب الكوفيون إلى أنّ (حتى) تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع من غير تقدير (أن)، مثال قوله تعالى (ولو إنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيرا لهم) وتكون حرف جر نحو قوله تعالى (سلام هي حتى مطلع الفجر)، وذهب البصريون إلى أنها في الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) والاسم بعدها مجرور بها (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج٢، ص ٣٤١). ورجح الطاهر ابن عاشور مذهب البصريين في المسألة، ففي قول تعالى {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ} [الحجرات:٥] يقول: "وإيثار حتى في قوله: حتى تخرج إليهم دون (إلى) لأجل الإيجاز بحذف حرف (أن) فإنه ملتزم حذفه بعد حتى بخلافه بعد (إلى) فلا يجوز حذفه" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٦، ص ٢٢٧).

٥. العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا)

ذهب الكوفيون إلى أنّ (لولا) ترفع الاسم بعدها نحو (لولا زيد لأكرمتك) بينما يرى البصريون أنه يرتفع بالابتداء، وحجج الكوفيون بأن (لولا) نائبة عن الفعل الذي ظهر لرفع، الاسم، فالتقدير عندهم في قولك (لولا زيد لأكرمتك) لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا إنهم حذفوا الفعل تخفيفا (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ٤٩). واختار الطاهر ابن عاشور مذهب البصريين إذ يقول عند تفسيره لقوله تعالى {وَلَوْلَا أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ} [القصص:٤٧]:"ولولا الأولى حرف امتناع لوجود، أي انتفاء جوابها لأجل وجود شرطها وهو حرف يلزم الابتداء فالواقع بعده مبتدأ والخبر عن المبتدأ الواقع بعد لولا واجب الحذف وهو مقدر بكون عام" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٠، ص ١٣٥).

٦. العامل في المستثنى النصب

اختلف النحاة في هذه المسألة. ومذهب فريق من الكوفيين أنّ العامل في المستثنى النصب نحو "قام القوم إلا زيدًا". بينما يرى بعضهم أن العامل فيه "إلا"، وإليه ذهب كل من المُبَرِّد الزَّجَّاج من البصريين، وذهب الفَرَّاء ومن تابعه من الكوفيين – وهو المشهور من مذهبهم–إلى أن "إلا" مركبة من إنَّ ولا، ثم خففت إنَّ وأدغمت في لا، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بإنَّ، وعطفوا بها في النفي اعتبارًا بلا، وحكي عن الكسائي أنه قال: إنما نصب المستثنى؛ لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيدًا

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

لم يقم، وحكي عنه أيضًا أنه قال: ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول. أما أهل البصرة فقد قالوا بأن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسُّط إلا (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ٢١٢). وقد ذهب الطاهر ابن عاشور مذهب البصريين فقال: "وانتصب قليلا على الاستثناء من عموم أزمان محذوفة. والتقدير: إلا زمانا قليلا، أو على الاستثناء من مصدر محذوف. والتقدير: لم تسكن سكنا إلا سكنا قليلا (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٠، ص ١٥١).

٧. عمل (إنْ) المخففة النصب في الاسم

اختلف النحويون في ناصب الاسم بعد (إنْ) المخففة في مثل قوله تعالى {وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} [هود:١١١]، فذهب البصريون إلى أنها تعمل في حين يرى الكوفيون بأنها لا تعمل النصب في الاسم (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ٧٥). وقد رجح الطاهر ابن عاشور مذهب البصريين في المسألة. ففي قوله تعالى {وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ} [هود:١١١] ذكر أنّ (إن) مخففة من إن الثقيلة في قراءة نافع، وابن كثير، وأبي بكر عن عاص، وأعملت في اسمها فانتصب بعدها. و (إن) المخففة إذا وقعت بعدها جملة اسمية يكثر إعمالها ويكثر إهمالها قاله الخليل وسيبويه ونحاة البصرة وهو الحقّ (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج١٢، ص ١٧٣).

٨. عامل رفع الفعل المضارع

جرى خلاف بين النحويين في عامل رفع المضارع. فذهب أهل البصرة إلى أنه مرفوع لقيامه مقام الاسم (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج٢، ص٣٠٤؛ ابن عقيل، شرح الألفية، ١٩٨٠: ج٤، ص ٣؛ ابن يعيش، ٢٠٠١: ج٧، ص ١٢)، في حين يرى أهل الكوفة أنه يرتفع لتجرده عن عوامل النصب وعوامل الجزم (الأشموني، ١٩٩٨: ج٣، ص ٥٤٧). ويرى الكسائي (ت:١٨٩هـ) أنه يرفع بالأحرف الزائدة في أوله. وقد نهج الطاهر ابن عاشور منهج البصريين إذ يقول في تعيين رفع الفعل المضارع في القراءات المشهورة من قوله تعالى {فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} [الأعراف:٥٣]:" ورفعه بتجرده عن عامل النصب وعامل الجزم، فوقع موقع الاسم كما قدره الزمخشري تبعا للفراء، فهو مرفوع بنفسه من غير احتياج إلى تأويل الجملة التي قبله، بردها إلى جملة فعلية، بتقدير: هل يشفع لنا شفعاء كما قدره الزجاج" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٨–ب، ص ١٥٧).

٩. عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية

اختلف النحاة حول ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية. فذهب الكوفيون إلى أنّه ينتصب بالخلاف، بينما يرى البصريون أنّه منصوب بإضمار أن بعد الفاء. وقال الجرمي أنه منصوب بالفاء نفسه (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج٢، ص ١٠٩). وقد رجح الطاهر ابن عاشور في هذه المسألة رأي البصريين، إذ نراه يقول عند تفسيره لقوله تعالى {وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُواْ حَتَّى يَرَوُاْ الْعَذَابَ الأَلِيمَ} [يونس:٨٨] "وبهذا يظهر أن موقع الفاء في قوله: فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم أن تكون فاء السببية في جواب الدعاء، أي افعل بهم ذلك ليؤمنوا. والفعل منصوب بأن مضمرة إضمارا واجبا بعد فاء السببية" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج١١، ص ٢٧١).

١٠. عامل الرفع في الاسم المرفوع الواقع بعد (إن) الشرطية

اختلف مذاهب النحويين في عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد الأداة (إن) الشرطية في مثل قوله تعالى {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ} [التوبة:٦]. فذهب أهل البصرة إلى أنه يرتفع بفعل مقدر، ويرى الأخفش أنه مرفوع بالابتداء،

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وقال الكوفيون بأنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية فإنه يرتفع بما عاد إليه الفعل من غير تقدير فعل (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج٢، ص ١٥٦). وذهب الطاهر ابن عاشور مذهب الأخفش، إذ نراه يقول: وساغ الابتداء بالنكرة؛ لأن المراد النوع، أو لأن الشرط بمنزلة النفي في إفادة العموم، ولا مانع من دخول حرف الشرط على المبتدأ، لأن وقوع الخبر فعلا مقنع لحرف الشرط في اقتضائه الجملة الفعلية، فيعلم أن الفاعل مقدم من تأخير لغرض ما. ولذلك شاع عند النحاة أنه فاعل بفعل مقدر، وإنما هو تقدير اعتبار (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج١٠، ص ١١٨).

١١.عامل نصب المضارع بعد لام التعليل

دار خلاف بين النحويين حول ناصب الفعل المضارع الواقع بعد لام التعليل. فذهب أهل البصرة إلى القول بأنه منصوب بإن مقدرة بعد اللام بينما يرى أهل الكوفة بأن كي هي الناصب بالفعل من غير تقدير أن (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج٢، ص ١٢٣). أما الطاهر ابن عاشور فيختار مذهب البصريين إذ يقول: "وقوله: {يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ} [النساء:٢٦] انتصب فعل (ليبين) بأن المصدرية محذوفة، والمصدر المنسبك مفعول (يريد)، أي يريد الله البيان لكم والهدى والتوبة، فكان أصل الاستعمال ذكر (أن) المصدرية، ولذلك فاللام هنا لتوكيد معنى الفعل الذي قبلها، وقد شاعت زيادة هذه اللام بعد مادة الإرادة وبعد مادة الأمر معاقبة لأنّ المصدرية. تقول، أريد أن تفعل وأريد لتفعل... فإذا جاؤوا باللام أشبهت لام التعليل فقدروا (أن) بعد اللام المؤكدة كما قد روها بعد لام كي لأنها أشبهتها في الصورة، ولذلك قال الفراء: اللام نائبة عن أن المصدرية. وإلى هذه الطريقة مال صاحب «الكشاف.« وقال سيبويه: هي لام التعليل أي لام كي، وأن ما بعدها علة، ومفعول الفعل الذي قبلها محذوف يقدر بالقرينة، أي يريد الله التحليل والتحريم ليبين. ومنهم من قرر قول سيبويه بأن المفعول المحذوف دل عليه التعليل المذكور فيقدر: يريد الله البيان ليبين، فيكون الكلام مبالغة بجعل العلة نفس المعلل. وقال الخليل، وسيبويه في رواية عنه: اللام ظرف مستقر هو خبر عن الفعل السابق وقالت طائفة قليلة: هذه اللام للتقوية على خلاف الأصل، لأن لام التقوية إنما يجاء بها إذا ضعف العامل بالفرعية أو بالتأخر. وعن النحاس أن بعض القراء سمى هذه اللام لام (أن). وأحسن الوجوه قول سيبويه، بدليل دخول اللام على كي في قول قيس بن سعد بن عبادة الخزرجي.

أردت لكيما يعلم الناس أنها ... سراويل قيس والوفود شهود (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٥، ص ١٩–٢٠).

وفي موضع آخر يقول: واللام في ليجعل داخلة على أن المصدرية محذوفة وهي لام يكثر وقوعها بعد أفعال الإرادة وأفعال مادة الأمر، وهي لام زائدة على الأرجح، وتسمى لام أن (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٦، ص ١٣١).

١٢.عمل اسم المصدر

ذهب البصريون وابن مالك (ابن مالك، ١٩٩٠: ج٣، ص ١٢٣) وابن عقيل (ت:٧٦٩هـ) (ابن عقيل، ١٩٨٠: ج٣، ص ٩٨؛ المساعد، ١٩٨٢: ج٢، ص ٢٣٩) والأشموني (ت:٩٢٩هـ) (الأشموني، ١٩٩٨: ج٢، ٢٠٥؛ ابن يعيش، ٢٠٠١: ج١، ٧٣) إلى أنّ اسم المصدر يعمل عمل المصدر في جميع أحواله. وذكر الصيمري أنّ إعماله شاذ (الصيمري، ١٩٨٢: ص ٢٤٤–٢٤٥). أما الطاهر ابن عاشور فقد ذهب مذهب المجيزين حيث يقول عند تفسيره لقوله تعالى {كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ} [البقرة:١٨٠]:"الوصية مرفوع نائب عن الفاعل لفعل (كتب)، وقوله: (للوالدين) متعلق بالوصية معمول له؛ لأن اسم المصدر يعمل عمل المصدر

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ولا يحتاج إلى تأويله بأن والفعل" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢، ص ١٤٧). والذي يظهر أنّ إعماله مرجوح؛ لأنه هو الذي تواطأ عليه جمع من اللغويين والمفسرين.

ثانيا: توظيف العامل في ترجيح دليل الكوفيين

١٣.العامل في الاشتغال

اختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه، فذهب جمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل مقدر وهو الظاهر ابن الخليل وسيبويه (النحاس، ١٤٢١: ج٣، ٣٨٦؛ الخوارزمي، د.ت: ص ١٩) وهو الذي أشار إليه ابن عقيل (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ٦٩؛ ابن عقيل، ١٩٨٠: ج٢، ص ١٣٠). بينما يرى نحاة الكوفة إلى أن قولك: زيدا ضربته، منصول بالفعل الواقع على الهاء (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ٦٩، ٨٥). أما الطاهر ابن عاشور فيختار مذهب الكوفيين. ففي قوله {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} [القمر:٤٩]، يذكر أنه انتصب لفظ (كل شيء) على المفعولية للفعل (خلقناه) على طريقة الاشتغال، وتقديمه على خلقناه ليتأكد مدلوله بذكر اسمه الظاهر ابتداء، وذكر ضميره ثانيا، وذلك هو الذي يقتضي العدول إلى الاشتغال في فصيح الكلام العربي (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٧، ص ٢١٩). وفي قوله تعالى {وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا} [النازعات:٣٠] يشير إلى أنه قدم اسم الأرض على فعله وفاعله لأجل الاهتمام بدلالة خلق الأرض وما تحتوي عليه، فانتصب على طريقة الاشتغال، والاشتغال يتضمن تأكيدا باعتبار الفعل المقدر العامل في المشتغل عنه الدال عليه الفعل الظاهر المشتغل بضمير الاسم المقدم. (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٣٠، ص ٨٦).

١٤.إعمال أول العاملين المتنازعين

الأصل في الأساليب العربية أن يكون للمعمول الواحد عامل واحد يعمل فيه. لكننا نجد في القرآن الكريم وفي كلام العرب جملا يرد فيها عاملان أو أكثر، ثم يأتي معمول يطلبه كل واحد من العاملين أو العوامل السابقة، ومثاله قوله تعالى {قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً} [الكهف:٩٦]، المعمول فيه قوله (قطرا) يطلبه كل من الفعلين (آتوني وأفرغ)، وهو صالح لأن يكون معمولا لكل من الفعلين السابقين؛ لأن المعنى يقبله. وقد اختلف النحاة في أيّ العاملين أولى بالعمل في المعمول المتنازع فيه، الأول أم الثاني؟ أم كليهما؟ فذهب سيبويه إلى أن العمل إنما يكون لأحد العاملين، فلا يكون لهما جميعا. ويجوز إعمال أي واحد منهما، إلاّ أن الأولى والأفضل إعمال الأخير منهما. وإعمال الأول جائز مع القبح (سيبويه، ١٩٨٨: ج١، ص ٧٣، ٧٤). وقد تبعه نحويو البصرة، وجمهور المتأخرين من النحاة في مذهبه هذا (المبرد، ١٩٩٤: ج٢، ص ١١٢؛ أبو علي الفارسي، الايضاح، ١٩٦٩: ص ١٠٨–١١٠؛ البصريات، ١٩٨٥: ج١، ص ٥٢٣–٥٢٧؛ الجرجاني، المقتصد، ٢٠٠٧: ج١، ص ٣٣٦–٣٤٤؛ الزمخشري، المفصل، ١٩٩٣: ص ١٩؛ ابن الحاجب، الايضاح، ١٩٨٢: ج١، ص ١٦٢–١٧٢؛ ابن الناظم، ٢٠٠٠: ص ٢٥٦؛ المرادي، ٢٠٠١: ج٢، ص ٦٥). وقد زاد بعضهم علا وحججا لترجيح إعمال الثاني، منها: أن الفعل الثاني أقرب إلى الأسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول نقض معنى (ابن عصفور، شرح الجمل، ١٩٩٨: ج١، ص ٦١٣؛ أبو حيان، التذكرة، ١٩٨٦: ص ٣٤٨). وذهب الكوفيون (الانباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ٨٣؛ ابن يعيش، ٢٠٠١: ج١، ص ٧٧؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ١٩٩٨: ج١، ص ٦١٣؛ الرضي، ٢٠١٤: ج١، ص ٧٩؛ ابن معطي، ١٤٢١: ج١، ص ٦٥٢؛ أبو حيان، الإرتشاف، ١٩٩٨: ج٣، ص ٨٩؛ الجامي، ٢٠١٤: ج١، ص ٢٦٥؛ الشرجي، ٢٠٠٧: ص ١١٣) وتبعهم ابن الشجري (ت:٥٤٢هـ) (أبو حيان، البحر

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المحيط، ١٤٢٠: ج٤، ص ٢٤٩) إلى ترجيح إعمال الأول مع اختلاف بينهم في التفصيلات، فذهب الكسائي (الزجاجي، د.ت: ص ١٣٣؛ الصميري، ١٩٨٢: ج١، ص ١٤٩؛ ابن يعيش، ٢٠٠١: ج١، ص ٧٧؛ ابن عصفور، شرح الجمل، ١٩٩٨: ج١، ص ٦١٧؛ ابن هشام، المغني: ١٩٨٥: ج٢، ص ٦٠٨؛ الأزهري، ٢٠٠٠: ج١، ص ٣٢١) إلى أنّ العمل يكون في كل الأحوال لأحد العاملين، والمختار هو إعمال الأول. وتبعه في رأيه هذا هشام الضرير (ت:٢٠٩هـ) (أبو حيان، الإرتشاف، ١٩٩٨: ج٣، ص٩٠؛ ابن عقيل، شرح الألفية، ١٩٨٠: ج١، ٤٥٨؛ الأزهري، ٢٠٠: ج١، ص ٣١٢) وابن مضاء (ابن مضاء، ١٩٧٩: ص ٩٥؛ أبو حيان، الإرتشاف، ١٩٩٨: ج٣، ص ٩٠؛ ابن عقيل، المساعد، ١٩٨٢: ج١، ص ٤٥٨؛ السيوطي، الهمع، ١٩٩٨: ج٢، ص ١٠٩) وغيرهما. أما الفراء فقد نقل عنه الزجاجي (ت:٣٤٠هـ) (الزجاجي، د.ت: ص ١١٣) والصميري، والاسفراييني (ت: ٦٨٤هـ) أنه لا يجيز إلاّ إعمال الأول في التنازع؛ لأن إعمال الثاني يؤدي إما إلى الاضمار قبل الذكر، وإما إلى حذف الفاعل، وكلاهما محظور عنده، فلزم إعمال الأول (الفراء، د.ت: ج٢، ص ١٦٠؛ النحاس، ١٤٢١: ج٢، ص ٤٧٤). واستحسن ابن مالك ما نقل عن الفراء. ولم يستعبده (ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤١٠: ج٢، ص ١٦٦؛ عباس، د.ت: ج٢، ٢٠٢؛ المخزومي، د.ت: ص ١٦١–١٦٨). وقد احتج الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه من ترجيح إعمال الأول بوجوه، منها السماع. أما الطاهر ابن عاشور فيختار إعمال الأول وفاقا للكوفيين، ويحتج لما احتج به الفراء، هو أنه إذا عمل الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر وذلك لا يجوز في الكلام. ففي تفسيره لقوله تعالى {وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ} [البقرة:٥٠]، قال: "قوله: {وأنتم تنظرون} جملة حالية من الفاعل، وهو ضمير الجلالة في {فرقنا} و{أنجينا} و{أغرقنا}، مقيدة للعوامل الثلاثة على سبيل التنازع فيها. ولا يتصور في التنازع في الحال إضمار في الثاني على تقدير إعمال الأول؛ لأن الجملة لا تضمر، كما لا يضمر في التنازع في الظرف نحو: سكن وقرأ عندك. ولعل هذا مما يوجب إعمال الأول" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج١، ٤٩٦). ويظهر للباحث أن الراجح في المسألة ما ذهب إليه البصريون من إعمال الثاني، لوروده في القرآن الكريم، ولم يرد فيه إعمال الأول لقلته (أبو حيان، البحر، ١٤٢٠: ج٤، ص ٣٣٩؛ الرضي، ٢٠١٤: ج١، ص ٨١)، ولكثرته في كلام العرب كما صرح به سيبويه. وقال الرضي(ت:٦٨٦هـ):" ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم" (الرضي، ٢٠١٤: ج١، ص ٧٩).

١٥.العطف على معمولي عاملين مختلفين

اختلف النحويون في مسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين نحو قولك: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ عمروٌ، بين مانع ومجوز. فهو جائز عند أكثر نحاة الكوفة أمثال الكسائي (أبو حيان، الإرتشاف، ١٩٩٨: ج٢، ٦٥٩؛ ابن هشام، المغني،١٩٨٥: ج٢، ص ٤٨٦؛ الأزهري،٢٠٠٠: ج٢، ص ٢٥٦)، والفراء (ابن الحاجب،٢٠١٠: ص ١٣٤؛ الاسفراييني: ١٩٩٦: ص ٤١٠)، والأخفش (المبرد، ١٩٩٤: ج٤، ص ١٩٥؛ ابن السراج، ١٤٢٦: ج٢، ص ٦٩؛ التميمي، ١٩٩٦: ص ٥٦؛ السيرافي،٢٠٠٨: ج١، ص ١٧٤؛ الشنتمري، د.ت: ج١، ص ٢٠١؛ الزمخشري، الكشاف، ١٤٠٧: ج٣، ص ٤٣٦؛ ابن يعيش، ٢٠٠١: ج٣، ص٢٧؛ ابن عصفور، شرح الجمل ١٩٩٨: ج١، ص ٢٥٦)، والزجاج (ت:٣١١هـ) (الزجاج، ١٩٨٨: ج٤، ص ٤٣٢؛ أبو حيان، الإرتشاف، ١٩٩٨: ج٢، ص٦٥٩؛ ابن عقيل المساعد، ١٩٨٢: ج٢، ص ٤٧١) وابن مضاء (أبو حيان، التذييل، ١٩٩٨: ج٤، ص ١٧٦؛ السيوطي، الهمع، ١٩٩٨: ج٥، ص ٢٧٠)، وأبوبكر بن طلحة (ت:٥١٨هـ) (أبو حيان، الإرتشاف، ١٩٩٨: ج٢، ٦٥٩، التذييل، ١٩٩٨: ج٤، ص

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

١٧٦)، حيث جعل الأخفش (خارجٍ) معطوفاً على (قائم) وشرَّكت الواو بينهما في الباء، وجعل (عمرٌو) معطوفاً على (زيدٍ)، وشرّكت الواو –أيضاً –بينهما في (ليس). ومنعه سيبويه وأكثر نحاة البصرة. فقد قال السيرافي (ت:٣٦٨هـ): " اعلم أن سيبويه لا يجيز: ليس زيدٌ بقاعدٍ ولا قائمٍ عمرٌو، لأنه لا يرى العطف على عاملين، ومتى أجاز ذلك كان عطفاً على عاملين، ومعنى ذلك أنك إذا قلت: ليس زيدٌ بقاعدٍ، فـ (زيد) مرتفع بـ (ليس)، و(قاع)، مجرور بالباء، والباء، و(ليس) عاملان، أحدهما عمل الرفع، والآخر عمل الجر، فإذا قلت: ولا قائمٍ عمروٌ، فقد عطفت (قائماً) على (قاعد)، وعامله الباء، وعطف (عمرو) على اسم (ليس)، وعامله (ليس)، فقد عطفت على شيئين مختلفين" (السيرافي، ٢٠٠٨: ج١، ص ١٧٤؛ المبرد، ١٩٩٤: ج٤، ص ١٩٥؛ ابن السراج، ١٤٢٦: ج٢، ص ٧١) ونقل النحاس (ت:٣٣٨هـ) عن سيبويه الجواز (النحاس، ١٤٢١: ج٤، ص ١٤٠–١٤١؛ أبو حيان، الإرتشاف ١٩٩٨: ج٢، ص ٦٥٩؛ ابن عقيل، المساعد، ١٩٨٢:ج٢، ص ٤٧١). وأجاز العطفَ الأعلمُ (الشنتمري، ١٩٩٤: ص ٩٠؛ ابن الحاجب، شرح المقدمة، ١٩٩٧: ٧م، ج٢، ص٦٤٣؛ السيوطي، همع الهوامع، ١٩٩٨: ج٥، ص ٢٧٠) نّ تقدم المجرور في المتعاطفين لتساوي الجملتين، ووافقه ابن الحاجب (ابن الحاجب، شرح المقدمة، ١٩٩٧: ج٢، ص٦٤٧، الايضاح، ١٩٨٢: ج١، ص ٤٢٧). والطاهر ابن عاشور جار مجرى من يرون بجوازه. ففي قوله تعالى {وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} [الجاثية:٤–٥] يقول: «قرأ الجمهور قوله: (آيات لقوم يوقنون) وقوله: (آيات لقوم يعقلون) برفع (آيات) فيهما على أنهما مبتدآن وخبراهما المجروران. وتقدر (في) محذوفة في قوله (واختلاف الليل والنهار) لدلالة أختها عليها التي في قوله: (وفي خلقكم). والعطف في كلتا الجملتين عطف جملة لا عطف مفرد. وقرأها حمزة والكسائي وخلف (لآيات) في الموضعين بكسرة نائبة عن الفتحة. فـ(آيات) الأول عطف على اسم (إن) و(في خلقكم) عطف على خبر (إن) فهو عطف على معمولي عامل واحد ولا إشكال في جوازه. وأما (آيات لقوم يعقلون) فكذلك، إلا أنه عطف على معمولي عاملين مختلفين، أي ليسا مترادفين هما (إن) و (في) على اعتبار أن الواو عاطفة آيات. وليست عاطفة جملة (في خلقكم) الآية، وهو جائز عند أكثر نحاة الكوفة، وممنوع عند أكثر نحاة البصرة. ولذلك تأول سيبويه هذه القراءة بتقدير (في) عند قوله: واختلاف الليل والنهار لدلالة أختها عليها وتبقى الواو عاطفة آيات على اسم (إن) فلا يكون من العطف على معمولي عاملين. والحق ما ذهب إليه جمهور الكوفيين وهو كثير كثرة تنبو عن التأويل (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٥، ص ٣٢٩).

١٦.الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول الأول

ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا وقع بين جزأي الإضافة معمول المضاف. وعزا بعضهم إليهم أنهم يجيزون ذلك في الشعر للضرورة (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج٢، ص ٤٢٨؛ ص ٢٥١؛ الشرجي، ٢٠٠٧: ص ٥١). وقد تبعهم في جواز ذلك مطلقا ابن مالك (ابن مالك، شرح الكافية الشافية، د.ت: ج٢، ص ٩٧٩؛ التسهيل، ١٩٦٧: ص ١٦١) وابن الجزري (ت:٨٣٣هـ) (ابن الجزري، د.ت: ج٢، ص ٢٦٣) والسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) (السمين، ١٤٠٦: ج٥، ص ١٦١–١٧٨) وابن هشام (ابن هشام، أوضح المسالك، د.ت: ج٣، ص ١٧٧–١٨٤) وابن عقيل (ابن عقيل، المساعد، ١٩٨٢: ج٢، ص ٣٧٢) والدماميني (ت:٨٢٧هـ) (الدماميني، ١٩٨٣: ج٢، ص ٧٤) والسيوطي (ت:٩١١هـ) (السيوطي، الهمع، ١٩٩٨: ج٢، ص ٥٢) والبغدادي (ت:١٠٩٣هـ) (البغدادي، ١٩٩٧: ج٢، ص ٢٥٤). واستدلوا على قولهم بالسماع والقياس، فمن السماع قوله تعالى {وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

شُرَكَآؤُهُمْ} [الأنعام:١٣٧]. فالمضاف هو قتل والمضاف إليه هو الفاعل (شركاؤهم) والفاعل هو المفعول (أولادهم) على قراءة ابن عامر بالنصب (ابن الجزري، د.ت: ج٢، ص ٢٦٣). ومن الشعر قول الشاعر: (الأزهري، ٢٠٠١: ج١٠، ص ٤١٩؛ ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤١٠: ج٣، ص ٢٧٨)

يفرك حب السنبل الكنافج *** بالقاع فرك القطن المجالج.

أما القياس، فمن أدلتهم التي ذكرها ابن مالك: أن الفاصل فضلة، فهو بذلك صالح لعدم الاعتداء به. كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف. كونه مقدم التأخير من أجل أن المضاف مقرر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية. وذهب البصريون (سيبويه، ١٩٨٨: ج١، ص ١٧٨؛ الشنتمري، د.ت: ج١، ص ٢٧٩؛ أبو حيان، البحر المحيط، ١٤٢٠: ج٤، ص ٢٢٩؛ السمين، ١٤٠٦: ج٥، ص ١٦٤) ومن تبعهم كالفراء (الفراء، د.ت: ج١، ص ٣٥٨) وأبي علي الفارسي (أبو حيان، البحر المحيط، ١٤٢٠: ج٤، ص ٢٣٠؛ البغدادي، ١٩٩٧: ج٢، ص ٢٥٤) والنحاس (الصميري، ١٩٨٢: ج١، ص ٢٨٨) ومكي (ت:٤٣٧هـ) (مكي، ١٤٠٥: ج١، ص ٢٧٢) والزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) (الزمخشري، الكشاف، ١٤٠٧: ج٢، ص ٥٤) وابن عطية (ت:٥٤١هـ) (ابن عطية، ٢٠٠١: ج٦، ص ١٥٨) وابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ) (ابن خالويه، ١٤٠١: ص ١٥١) والأنباري (ت: ٣٢٨هـ) (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج٢، ص ٤٢٧) والعكبري (ت: ٦١٦هـ) (العكبري، ١٩٧٦: ج١، ص ٥٤١ وابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) (ابن يعيش، ٢٠٠١: ج٣، ص ٢٠) وابن عصفور (ت:٦٦٩هـ) (ابن عصفور، شرح الفصل، ١٩٩٨: ج٢، ص ٦٠٥) والاسفراييني (الاسفراييني، ١٩٩٦: ص٣٧٥–٣٧٧) والرضي (ت: ٦٨٦هـ) (الرضي، ٢٠١٤: ج١، ص ٢٩٣) إلى المنع، وقصروا جوازه بالظرف وشبهه في الضرورة الشعرية. وحجتهم أن المضاف والمضاف إليه شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بالظرف وحرف الجرّ للضرورة، ولأنه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج٢، ص ٤٣١–٤٣٥، الشرجي، ٢٠٠٧: ص ٥٣). أما الطاهر ابن عاشور فيرى جواز ذلك وفاقا مع الكوفيين ومن تبعهم. فيقول عند تفسيره الآية السابقة: " وليس في الآية مما يخالف متعارف الاستعمال، إلا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، والخطب فيه سهل؛ لأن المفعول ليس أجنبيا عن المضاف والمضاف إليه بالمفعول (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٨–أ، ص ١٠٢–١٠٣). ثم اعترض على الزمخشري القائل بالمنع وردّ عليه حين أنكر قراءة ابن عامر. فدافع عن القراءة بأنها متواترة والقراء حجة على النحاة دون العكس. فمن المرجح في المسالة القول بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف لكثرة سماه، وهو الصحيح. لقوة الأدلة التي تؤيد ذلك. (أبو حيان، البحر المحيط، ج٤، ص ٢٩٩).

ثالثا: توظيف العامل في ترجيح دليل مذهب الجمهور

١٧.العامل في البدل هو العامل في المبدل منه

اختلف النحويون في مسألة العامل في البدل؛ فذهب جماعة منهم أبو علي الفارسي إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل؛ وهما جملتان، وإن العامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل، والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المبدل منه، قال الله تعالى: {قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ} [لأعراف: ٧٥] فقوله: {لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ} بدل من قوله: {لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا} فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، وقال تعالى: {وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ} [الزخرف: ٣٣] فقوله: "لبيوتهم" بدل من قوله: {لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ} فأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبدل منه، فدلّ على أنه في تقدير التكرير،

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه (الأنباري، الانصاف، ٢٠٠٣: ج١، ص ٦٩-٧٠). وذهب قوم منهم المبرد وابن مالك (ابن مالك، شرح التسهيل، د.ت: ج٣، ص ٣٣٠) إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه؛ كما أنَّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، والأكثرون على الأوّل (الأنباري، أسرار العربية، ١٩٩٧: ص ٢١٨؛ الأشموني، ١٩٩٨: ج١، ص ٤٣٧). والطاهر ابن عاشور جار مجرى الفريق الثاني، وهو من يرى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه. واستدل بقوله تعالى {أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ} [الغاشية:١٧]، فقد ذكر أنّ جملة: {كيف خلقت} بدل اشتمال من {الإبل}، والعامل فيه هو العامل في المبدل منه وهو فعل (ينظرون) لا حرف الجر؛ فإن حرف الجر آلة لتعدية الفعل إلى مفعوله فالفعل إن احتاج إلى حرف الجر في التعدية إلى المفعول لا يحتاج إليه في العمل في البدل، وشتان بين ما يقتضيه إعمال المتبوع وما يقتضيه إعمال التابع فكل على ما يقتضيه معناه وموقعه (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٣٠، ص ٣٠٤).

١٨.العامل في المعطوف هو حرف العطف

اختلف النحاة في العامل في المعطوف على ثلاثة مذهب، فقد ذهب سيبويه (ابن يعيش، ٢٠٠١: ج٣، ص ٧٥؛ ابن لب، ١٩٨٦: ج١، ص ١٤٠) وجماعة (ابن يعيش، ٢٠٠١: ج٣، ص ٧٥؛ ابن أبي الربيع، ١٩٨٦: ج١، ص ٣٣١) من المحققين منهم: ابن عصفور(ابن عصفور، شرح المفصل، ١٩٩٨: ج١، ص ٢٦١) والرضي (الرضي، ١٩٩٤: ج١، ص٣٢٦) وابن أبي الربيع (ت:٦٨٨) (ابن أبي الربيع، ١٩٨٦: ج١، ص ٣٢٩-٣٣١) والمالقي (ت:٧٤١هـ) (المالقي، ٢٠٠٢: ص ٤٧٦-٤٧٧) وأبو حيان (ت:٧٤٥) (أبو حيان، البحر المحيط، ١٤٢٠: ج٨، ص ٤٣) إلى أنّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف عطف، ففي مثل قولك: جاء زيد وعمرو العامل في عمرو (جاء) بواسطة حرف العطف (الواو)، فهو كالآلة للعمل. وذهب جماعة، منهم أبو علي الفارسي (ابن يعيش، ٢٠٠١: ج٣، ص٧٥) والزمخشري (الزمخشري، الكشاف، ١٤٠٧: ج٤، ص ٢٥٨) إلى أنّ العامل في المعطوف حرف العطف، فهو نائب مناب العامل. ويرى جماعة (ابن أبي الربيع، ١٩٨٦: ج١، ص ٣٣٠؛ المالقي، ٢٠٠٢: ص ٤٧٦؛ ابن لب، ١٩٨٦: ج١، ص ١٤٠) أخرى منهم السهيلي (ت:٥٨١) (السهيلي، نتائج الفكر، ١٩٩٢: ص ٢٤٩؛ الروض الأنف، ٢٠٠٠: ج١، ص ٢٥) أن العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، ففي قولك: ضربت زيدا وعمرا، المراد وضربت عمرا، فحذف العامل الثاني لدلالة الأول عليه. أما الطاهر ابن عاشور فيختار مذهب أبي علي الفارسي والزمخشري القائلين بأن العامل في المعطوف هو حرف العطف، وقد صرح بذلك عند قوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ} [الأنفال:٢٧]، حين قال: " وقوله: {وتخونوا} عطف على قوله: {لا تخونوا} فهو في حيز النهي، والتقدير: ولا تخونوا أماناتكم، وإنما أعيد فعل تخونوا ولم يكتف بحرف العطف، الصالح للنيابة عن العامل في المعطوف، للتنبيه على نوع آخر من الخيانة..." (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٩، ص ٣٢٤) وفي موضع آخر يذكر أن حرف العطف إذا جيء معه بإعادة عامل كان عاطفه عاملا على مثله فصار من عطف الجمل لكن العاطف حينئذ أشبه بالمؤكد لمدلول العامل. ونظّر له بقوله تعالى: {كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً مِّنكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ} [البقرة:١٥١] (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢، ص ٤٩). فالذي ترجح عند الباحث هو مذهب سيبويه وغيره بالقائلين بأن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه؛ وذلك بواسطة حرف العطف، وهو الصحيح من المذاهب.

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

١٩.العطف على معمولي عامل واحد

يجوز العطف على معمولي عامل واحد باتفاق النحويين. يقول ابن كمال باشا (ت:٩٤٠هـ): "ويجوز العطف على معمولي عامل واحد بالاتفاق؛ لعدم لزوم قيام حرف العطف مقام العاملين (باشا، ٢٠٠٢: ص ١٦٩؛ الجامي، د.ت: ج٢، ص ٥٣؛ المشهداني، ١٩٩٣: ص ١٣٩) نحو: إنّ زيدا ذاهب وعمرا جالس (الدماميني، ٢٠٠٧: ص ٤٣٢؛ الصبان، ١٩٩٧: ج٣، ص ١٨١). ومن شواهده عند الطاهر ابن عاشور ما يلي: في قوله تعالى {وَالْجِبَالَ أَوْتَاداً} [النبأ:٧]، حيث ذكر أنه معطوف على قوله {أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَاداً} [النبأ:٨]، فالواو عاطفة الجبال على الأرض، وعاطفة أوتادا على مهادا، ثم بيّن أنّ هذا من العطف على معمولي عامل واحد، وهو وارد في الكلام الفصيح، وجائز باتفاق النحويين؛ لأن حرف العطف قائم مقام العامل (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٣٠، ص ١٤). وفي قوله {وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ} [الجاثية:٣٢]، حيث ذكر فيه أنّ قراءة الجمهور {والساعة لا ريب فيها} برفع الساعة عطف على جملة {إن وعد الله حق}، وأنّ قراءة حمزة وحده بنصب {والساعة} عطفا على {إن وعد الله} من العطف على معمولي عامل واحد (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٥، ص ٣٧٢).

٢٠.العامل في المفعول له

عامل النصب الأصلي في المفعول له هو الفعل على الاجماع، ولكن ثمة عوامل أخرى تقوم مقام الفعل في نصبه، وهي: المصدر، واسم الفاعل، ومبالغات اسم الفاعل، واسم المفعول واسم الفعل. وقد أشار إليه الطاهر ابن عاشور إلى ذلك في قوله تعالى {إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ إِلاَّ مِن بَعْدِ مَا جَاءهُمُ الْعِلْمُ بَغْياً بَيْنَهُمْ} [آل عمران:١٩]، فقد انتصب (بغيا) على أنه مفعول لأجله، وعامل المفعول لأجله: هو الفعل الذي تفرغ للعمل فيما بعد حرف الاستثناء (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٣، ص ١٩٩).

٢١.العامل في المفعول فيه

العامل في المفعول فيه هو الفعل باتفاق جميع النحاة (ابن عصفور، شرح الجمل، ١٩٩٨: ج١، ص ٣٣؛ ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٢، ص ٤١؛ ابن هشام، أوضح المسالك، د.ت: ج٢، ص ٢٣٦). وقد تعرض الطاهر ابن عاشور لذكر عامل شبيه بالفعل، وهو المصدر في قوله تعالى {أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ} [البقرة:١٨٤]، إذ قال: " وقوله تعالى: (أياما معدودات) ظرف للصيام مثل قولك: الخروج يوم الجمعة. ولا يضر وقوع الفصل بين الصيام وبين أياما وهو قوله: كما كتب إلى تتقون لأن الفصل لم يكن بأجنبي عند التحقيق، إذ الحال والمفعول لأجله المستفاد من (لعل) كل ذلك من تمام عامل المفعول فيه وهو قوله صيام، ومن تمام العامل في ذلك العامل وهو كتب فإن عامل العامل في الشيء عامل في ذلك الشيء ولجواز الفصل بالأجنبي إذا كان المعمول ظرفا، لاتساعهم في الظروف وهذا مختار الزجاج والزمخشري والرضي" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢، ص ١٥٨).

٢٢.حذف عامل المفعول فيه

أشار الطاهر ابن عاشور إلى أنه يجوز حذف عامل الظرف إذا دلّ عليه السياق، نحو قوله تعالى {يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ} [القارعة:٤]، فقد نصب لفظ (يوم) على المفعول فيه بفعل مضمر دل عليه وصف القارعة؛ لأنه في تقدير: تقرع، أو دل عليه الكلام كله فيقدر: تكون، أو تحصل، يوم يكون الناس كالفراش (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٣٠، ص ٥١١).

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

٢٣.عامل النصب في المفعول معه هو الواو.

اختلف النحاة في ناصب المفعول معه إلى آراء عديدة، فذهب جمهور البصريين، منهم الخوارزمي (ت:٩٩٣هـ) (العلوي، ٢٠٠٩: ج٢، ص ٣٦٠) إلى أنّ الناصب هو ما تقدمه من فعل أو ما يشبهه بواسطة الواو. وهناك خلاف في هذا الاسم المنصوب؛ إذ ذهب أغلب نحاة البصرة إلى أنّ الاسم انتصب على أنه مفعول معه (سيبويه، ١٩٨٨: ج١، ص ٢٩٧؛ ابن السراج، ١٤٢٦: ج١، ص ٢٠٩؛ الرضي، ٢٠١٤: ج١، ص ٥١٧). أما الرأي الآخر فهو على أنه منصوب على الحال؛ لأنك إذا قلت: استوى الماء والخشبة، فالغرض أنه استوى مقارنا للخشبة (العلوي، ٢٠٠٩: ج٢، ص ٣٦١، الانباري، الانصاف ٢٠٠٣: ج١، ص ٢٠٠). وينسب إلى الأخفش أن المفعول معه منتصب انتصاب الظرف؛ وذلك لأنّ الأصل: سرت مع النيل، فلما جيء بالواو في محلّ (مع) انتصب الاسم انتصاب الظرف، والواو مهيات لانتصاب هذا الظرف (المرادي، ١٩٩٢: ص ١٥٦؛ المجاشعي، ١٩٨٥: ص١٨٦؛ ابن يعيش، ٢٠٠١: ج٤، ص ٤٤١). وبيّنت المدونة النحوية أنّ رأي الأخفش هذا هو رأي جماعة من الكوفيين (أبو حيان، الإرتشاف، ١٩٩٨: ج٣، ص ١٤٨٤؛ الأزهري، ٢٠٠٠: ج٢، ص ٤٣٢). وزاد ابن هشام أنه رأي معظم الكوفيين (البرماوي،١٩٨٦: ج١، ص ٢٠١). ويرى فريق من الكوفيين كالكسائي والفراء (الانباري، الانصاف ٢٠٠٣: ج١، ص ٢٤٨؛ أبو حيان، الإرتشاف ١٩٩٨١: ج٣، ص ١٤٨٤؛ البرماوي، ١٩٨٦: ج٢، ص٢٠١-٢٠٢) أنّ العامل فيه هو النصب على الخلاف أو المخالفة. قال الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم "استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطَّيَالِسَة"... أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال "استوى الماءُ والخشبةَ" لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن مُعْوَجَّةً فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في "جاء زيدٌ وعمرو" فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف (الانباري، الانصاف ٢٠٠٣: ج١، ص ٢٠٠؛ ابن يعيش، ٢٠٠١: ج١، ص ٤٤١؛ الشاطبي، ٢٠٠٧: ج٣، ص ٣٢٣). وذهب الجرجاني وحده إلى أنّ عامل النصب هو الواو نفسه (الجرجاني، المقتصد، ٢٠٠٧: ج١، ص ٦٦٠). وهذا الأخير هو الذي رجحه الطاهر ابن عاشور إذ يقول: " والحق عدم التزام أن يكون المفعول معه معمولا للفعل، ألا ترى صحة قول القائل: استوى الماء والخشبة. وقولهم: سرت والنيل" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٨، ص ٩١).

٢٤.تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف.

ذهب جمهور النحاة (سيبويه، ١٩٨٨: ج٢، ص ١٢٤؛ ابن جني، اللمع، د.ت: ص ١١٧؛ الزمخشري، المفصل، ١٩٩٣: ص ٦٢؛ ابن عصفور، المقرب، ١٩٧٢: ج١، ص ١٥٦؛ ابن مالك، شرح التسهيل، د.ت: ج٢، ص ٣٤٣؛ ٣٢٧؛ الكيشي، ١٩٨٧: ص ٢٣٧.) إلى جواز تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف، مثال: مسرعا جاء زيد. وذلك لتصرف الفعل، والحال معه كالمفعول مع فعله. قال المبرد: "واعلم أن الحال إذا كام العامل فيها فعلا صحيحا جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلاّ أنها لا تكون إلا نكرة..." (المبرد، ١٩٩٤: ج٤، ص ١٦٨، ١٦٩). وخالف الجمهور كل من الفراء والأخفش والجرمي (ت: ٢٢٥هـ) فإنهم لم يجيزوا تقديم الحال على العامل، سواء كان العامل فيه فعل متصرفا أو معنى فعل (الأنباري، أسرار العربية، ١٩٩٧: ص ١٩٢؛ أبو حيان، الإرتشاف، ١٩٩٨: ج٢، ص ٣٤٩؛ المرادي، ٢٠٠١: ج٢، ص ١٥٢، السيوطي، الهمع، ١٩٩٨: ج١، ص ٢٤١). واختار الطاهر ابن عاشور مذهب الجمهور ومثاله عنده قوله تعالى {خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ} [القمر:٧]، فقد قال: "

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وانتصب خشعا أبصارهم على الحال من الضمير المقدر في يدع الداع وإما من ضمير يخرجون مقدما على صاحبه" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٧، ص ١٧٨). فالذي يراه الباحث في المسألة جواز تقديم الحال على عاملها، لثبوته سماعا، كما ورد في القرآن الكريم، وكلام العرب.

٢٥.إعمال المصدر غير المضاف

ذهب الزجاج (الزجاج، ١٩٨٨: ج٤، ص ٢٤٩) وأبو علي الفارسي والأكثرون إلى أن أقوى عمله إذا كان منوناً؛ لأن ما شبه به نكرة، فكذلك ينبغي أن يكون نكرة. ويرى أبو حيان (أبو حيان، التذييل، ١٩٩٨: ج١١، ص ٧٨) وابن مالك (ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤١٠: ج٣، ص ٢٢٨؛ الأشموني، ١٩٩٨: ج٢، ص ٨٢٥) أنّ إعمال المصدر المضاف أكثر من إعمال غير المضاف. كما ذهب بعض النحويين إلى أن إعماله مضافاً ومنوناً على حد سواء. الكوفيون ذهبوا إلى أن المصدر المنون لا يجوز إعماله، وأنه إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فإنما هو محمول على فعل مضمر يفسره المصدر من لفظه. أما الطاهر ابن عاشور فيرجح إعمال المصد غير المضاف، وقد صرّح بذلك عند قوله تعالى {أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ} [البلد:١٤]، {يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ} [البلد:١٥]، حيث ذكر أنّ قد انتصب (يتيما) على المفعول به لـ (إطعام) الذي هو مصدر عامل عمل فعله. وإعمال المصدر غير المضاف ولا المعرف باللام أقيس وإن كان إعمال المضاف أكثر. ومنع الكوفيون إعمال المصدر غير المضاف. وما ورد بعده مرفوع أو منصوب حملوه على إضمار فعل من لفظ المصدر، فيقدر في مثل هذه الآية عندهم «يطعم يتيما» (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٣٠، ص ٣٥٨؛ الطبري، ٢٠٠٠: ١٤، ص ١٤٨). فمن المرجح أن يكون الصواب في المسألة القول بجواز إعماله وإنّ قلّ ذلك، خلافا لما ذكره نحاة الكوفة من المنع. فأعماله أقرب إلى القياس من إعمال المضاف؛ لأنه يشبه الفعل في التنكير (الفوزان، دليل السالك، ١٩٩٩: ج٢، ص ٩٥؛ تعجيل الندى،١٤٣١: ج١، ص ٢٣٠).

٢٦.تقديم معمول المصدر على عامله

ذهب جمع من النحاة (الآمدي، ٢٠١٦: ج٢، ص ٣٥٦؛ الرضي، ٢٠١٤: ج٢، ص ١٩٧) كالزمخشري (الزمخشري، المفصل، ١٩٩٣: ص ٢٨٣) وابن يعيش (ابن يعيش، ٢٠٠١: ج٤، ص ٨٢) وأبو حيان (أبو حيان، البحر، ١٤٢٠: ج٦، ص ٣٦) والحازمي (عبد الخالق، د.ت: ج ٣ . مج ٦، ص ٢٦٦) إلى منع تقديم معمول المصدر على عامله مطلقا. أما الطاهر ابن عاشور فيرى جواز ذلك، موافقا ابن عطية. وقد استدل بقوله تعالى {فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ} [الصافات:١٠٢] فقد ذكر أنّ الضمير المضاف إليه (معه) عائد إلى إبراهيم. و(السعي) مفعول الفعل (بلغ). ثم أضاف إلى أنّه لا حجة لمن منع تقدم معمول المصدر عليه، على أن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها من المعمولات (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٣، ص ١٥٠).

٢٧.العامل في المنادى هو حرف النداء

يرى جمهور النحاة أن عامل النصب في المنادى هو فعل مضمر وجوبا، فالمنادى منصوب على المفعولية (ابن هشام أوضح المسالك، د.ت: ج٤، ص ٣). وذهب بعضهم إلى أن عامل النصب له معنوي وهو القصد. وذهب أبو علي الفارسي إلى أن العامل في المنادى؛ هو حرف النداء، على سبيل النيابة عن الفعل والعوض به منه، وجعل المنادى مشبها بالمفعول به، لا مفعولا به –كما هو عند الجمهور (السيوطي، الهمع، ١٩٩٨: ج١، ص ١٧٤؛ ابن يعيش، ٢٠٠١: ج١، ص ١٢٧). وذهب بعضهم إلى أن العامل في المنادى هو أداة النداء؛ لا لكونها عوضا من الفعل المحذوف –كما قال

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الفارسي–بل لأن هذه الأول اسم فعل مضارع بمعنى: أدعو (الصبان، ١٩٩٧: ج٢، ص ١٤١). والرأي الذي رجحه الطاهر ابن عاشور هو مذهب أبو علي حيث يقول: "النداء: حقيقته جهر الصوت بدعوة أحد ليحضر ولذلك كانت حروف النداء نائبة مناب (أدعو) فنصبت الاسم الواقع بعدها" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٣٠، ص ٨٠).

٢٨.تقديم الظرف (كلما) على عاملها

جوّز جمهور النحاة أن يقدم الظرف (كلما) على العامل في مثل قوله تعالى {كُلَّمَا جَاءهُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقاً كَذَّبُواْ وَفَرِيقاً يَقْتُلُونَ} [المائدة:٧٠]. وهذا ما أشار إليه الطاهر ابن عاشور حين ذكر أنّ تقديم (كلما) على العامل استعمال شائع لا يكاد يتخلف؛ لأنهم يريدون بتقديمه الاهتمام به، ليظهر أنه هو محل الغرض المسوقة له جملته. وبهذا التقديم يشرب ظرف (كلما) معنى الشرطية فيصير العامل فيه بمنزلة الجواب له، كما تصير أسماء الشرط متقدمة على أفعالها وأجوبتها في نحو {أينما تكونوا يدرككم الموت} [النساء: ٧٨] (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٦، ص ٢٧٣).

٢٩.عمل اسم الفاعل المجموع

يجيز الخليل وسيبويه وابن الحاجب (الرضي، ٢٠١٤: ج٣، ص ٤٩٤) عمل اسم الفاعل المجموع جمع السلامة، يقول سيبويه: " فإن كففت النون جررت، كان المعمول فيه نكرة أو فيه ألف ولام، كما قلت هؤلاء الضابو زيد، وذلك قولهم هم الطيبو أخبار. وإن شئت نصبت" (سيبويه، ١٩٩٨: ج١، ص ٢٠٢). وقد ذكر الطاهر ابن عاشور عمله في قوله تعالى {خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ} [القمر:٧]، حيث قال:" أبصارهم فاعل (خشعا) ولا ضير في كون الوصف الرافع للفاعل على صيغة الجمع؛ لأن المحظور هو لحاق علامة الجمع والتثنية للفعل إذا كان فاعله الظاهر جمعا أو مثنى، وليس الوصف كذلك، كما نبه عليه الرضي(الرضي، ٢٠١٤: ج٣، ص ٤٩٤) على أنه إذا كان الوصف جمعا مكسرا، وكان جاريا على موصوف هو جمع، فرفع الاسم الظاهر الوصف المجموع أولى من رفعه بالوصف المجموع المفرد (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٧، ص ١٧٨) على ما اختاره المبرد وأبو البقاء وابن مالك والسمين وهو الصحيح في المسألة إذ له شواهد عديدة في القرآن الكريم منها قوله تعالى {وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً} [الأحزاب:٣٥].

٣٠.حذف العامل في اسم التفضيل

ورد حذف العامل في اسم الفضيل في مثل قوله تعالى {فَآمِنُواْ خَيْراً لَّكُمْ} [النساء:١٧٠]، وفي قوله {انتَهُواْ خَيْراً لَّكُمْ} [النساء:١٧١]، حيث انتصب (خيرا) في الموضعين على تعلقه بمحذوف لازم الحذف في كلامهم لكثرة الاستعمال؛ وذلك فيما دل على الأمر والنهي من الكلام نحو: ووراءك أوسع لك، أي تأخر، وحسبك خيرا لك. فنصبه مما لم يختلف فيه عن العرب، واتفق عليه أئمة النحو، وإنما اختلفوا في المحذوف: فجعله الخليل وسيبويه فعلا أمرا مدلولا عليه من سياق الكلام، تقديره: ايت أو اقصد، قالا: لأنك لما قلت له: انته، أو افعل، أو حسبك، فأنت تحمله على شيء آخر أفضل له (سيبويه، ١٩٨٨: ج١، ص ٢٨٤). وقال الفراء من الكوفيين: "هو في مثله صفة مصدر محذوف، وهو لا يتأتى فيما كان منتصبا بعد نهي، ولا فيما كان منتصبا بعد غير متصرف، نحو: وراءك وحسبك" (الفراء، د.ت: ج١، ص ٢٩٥–٢٩٦). وقال الكسائي وأبو عبيدة (ت:٢٠٩هـ) (أبو عبيدة، ١٣٨١: ج١، ص ١٤٣) والكوفيون: "نصب بكان محذوفة مع خبرها، والتقدير: يكن خيرا" (الزجاج، ١٩٨٨: ج٢، ص ١٣٤). ويذكر الطاهر ابن عاشور رأيه بعد أنّ بيّن الآراء كلها ويصرح به

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

قائلا: "وعندي أنه منصوب على الحال من المصدر الذي تضمنه الفعل، وحده، أو مع حرف النهي، والتقدير: فآمنوا حال كون الإيمان خيرا، وحسبك حال كون الاكتفاء خيرا، ولا تفعل كذا حال كون الانتهاء خيرا (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٦، ص ٤٩–٥٠). فالذي ترجح عند الباحث هو مذهب الكسائي وأبي عبيدة، وذلك لجواز حذف كان مع اسمها إذا دل عليه دليل. ولذلك شواهد عديدة في المسألة. وما ذهب إليه أيضا الطاهر ابن عاشور مرجوح أيضا.

٣١.حذف عامل التعدية في أفعل التفصيل

ذكر الطاهر ابن عاشور أنه يجوز حرف الجر الذي يتعدى به اسم التفضيل؛ وذلك لقصد الايجاز، تعويلا على القرينة. وقد مثّل لذلك بقوله تعالى {إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} [الأنعام:١١٧]. ثم علل سبب الحذف قائلا: "وإنما حذف الحرف من الجملة الأولى، وأظهر في الثانية، دون العكس، مع أن شأن القرينة أن تتقدم؛ لأن أفعل التفضيل يضاف إلى جمع يكون المفضل واحدا منهم، نحو: هو أعلم العلماء وأكرم الأسخياء، فلما كان المنصوبان فيهما غير ظاهر عليهما الإعراب، يلتبس المفعول بالمضاف إليه، وذلك غير ملتبس في الجملة الأولى، لأن الصلة فيها دالة على أن المراد أن الله أعلم بهم، فلا يتوهم أن يكون المعنى: الله أعلم الضالين عن سبيله، أي أعلم عالم منهم، إذ لا يخطر ببال سامع أن يقال: فلان أعلم الجاهلين، لأنه كلام متناقض، فإن الضلال جهالة، ففساد المعنى يكون قرينة على إرادة المعنى المستقيم، وذلك من أنواع القرينة الحالية، بخلاف ما لو قال: (وهو أعلم المهتدين)، فقد يتوهم السامع أن المراد أن الله أعلم المهتدين، أي أقوى المهتدين علما، لأن الاهتداء من العلم. هذا ما لاح لي في نكتة تجريد قوله: (هو أعلم من يضل عن سبيله) من حرف الجر الذي يتعدى به أعلم" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٨–أ، ص ٣٠).

٣٢.عمل اسم التفصيل في الظروف

يعمل اسم التفضيل عمل الفعل، فيرفع فاعلا، وأكثر ما يرفع الضمير المستتر، وقد يرفع اسم الظاهر أو الضمير البارز. ويعمل أيضا في الظروف كما أشار إليه الطاهر ابن عاشور في قوله تعالى {وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ} [ق:١٦–١٧]، إذ بيّن أنّ قوله (إذ يتلقى) متعلق بقوله (ونحن أقرب)؛ وذلك لأن اسم التفضيل يعمل في الظرف وإن كان لا يعمل في الفاعل ولا في المفعول به واللغة تتوسع في الظروف والمجرورات ما لا تتوسع في غيرها، وهذه قاعدة مشهورة ثابتة (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٦، ص ٣٠١).

٣٣.التنازع بين "إن" و "لم" في العمل

اختلف النحاة في صحة تنازع الحرفين معمولا واحدا، فذهب ابن العلج والمرادي (ت:٧٤٩) (المرادي، ٢٠٠١: ج٢، ص ٦٢٩–٦٣١) والأشموني (الأشموني، ١٩٩٨: ج١، ص ٢٠٢) أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره. وخالفهم المكناسي (ت:٦٠٠هـ) بما أخذ عن الشاطبي (ت:٧٩٠هـ) في الحروف حيث قال:" نصوا على أنّ التنازع لا يكون بين حرفين (المكناسي، ١٩٩٩: ج٢، ص ٢٦–٢٧). وذهب الطاهر ابن عاشور إلى أنّ الحق أنه لا مانع منه مع اتحاد الاقتضاء من حيث المعنى، وقد أخذ جوازه من كلام أبي علي الفارسي أنه جعل قول الراجز: (العيني، ٢٠١٠: ج٣، ص ١٤٤؛ ابن الناظم، ٢٠٠٠: ص ٣٦٤؛ ابن هشام، أوضح المسالك، د.ت: ج٣، ص ٣٤٢؛ السيوطي، الهمع، ١٩٩٨: ج٥، ص ٢٠٩)

حتى تراها وكأن وكأن ... أعناقها مشرفات في قرن

من قبيل التنازع بين كأن المشددة وكأن المخففة (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج١، ص ٣٤٣).

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

٣٤.تنازع الحرفين معمولا واحدا

اختلف النحاة في صحة تنازع الحرفين معمولا واحدا، فذهب ابن العلج أحد نحاة الأندلس (الأزهري، ٢٠٠٠: ج١، ص ٣١٧) إلى أن الحقّ أنه لا مانع منه مع اتحاد الاقتضاء من حيث المعنى (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج١، ص ٣٤٣). وقد ورد تنازع الحرف بالفعل عند الطاهر ابن عاشور في قوله {قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُواْ} [البقرة:٢٤٦]، إذ بيّن أن جملة: ألا تقاتلوا يتنازع معناها كل من هل وعسى وإن، وأعطيت ل (عسى)، فلذلك قرنت بأن، وهي دليل للبقية فيقدر لكل عامل ما يقتضيه (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢، ص ٤٨٥).

٣٥.تقديم المتعلق على عامليه المتنازعين

أن يكونَ العامِلان متقدِّمَين على المعمول ليس من التنازع عند جمهور النحاة. نحو قولك: (زيدٌ قَامَ وقَعَدَ) ولا نحو قولك: (زيدًا لَقِيْتُ وأَكْرَمْتُ) لتقدّم المعمول في هذين المثالَيْن. وقد أجاز الرضي والمرادي (ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤١٠: ج١، ص ٣٠٣؛ ابن عقيل، المساعد، ١٩٨٢: ج١، ص ٤٣٦) وبعض المَغَارِبَة تقدُّم المعمول على العامل مستدلين بقوله تعالى: {بِالْمُؤْمِنِيْنَ رَءُوْفٌ رَحِيْمٌ} [التوبة: ١٢٨]، (الأزهري، ٢٠٠٠: ج١، ص ٣١٨) فإن كلمة (بالمؤمنين) تتعلق ب (رءوف) وكذلك تتعلق ب (رحيم)، فيكون من باب التنازع. وهذا ما ذهب إليه الطاهر ابن عاشور عند ما تعرض لتفسير هذه الآية، حيث بينّ أنّ الصيغتين يتنازعان المجرور المتعلق بهما وهو بالمؤمنين... وتقديم المتعلق على عامليه المتنازعينه في قوله: بالمؤمنين رؤف رحيم للاهتمام بالمؤمنين في توجه صفتي رأفته ورحمته بهم (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج١١، ص ٧٣). وفي قوله {لَن تَنفَعَكُمْ أَرْحَامُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ} [الممتحنة:٣]، يقول:" (يوم القيامة) ظرف يتنازعه كل من فعل (لن تنفعكم)، وفعل (يفصل بينكم)؛ إذ لا يلزم تقدم العاملين على المعمول المتنازع فيه إذا كان ظرفا لأن الظروف تتقدم على عواملها" (ابن عاشور، ١٩٨٤: ج٢٨، ص ١٤١).

الخاتمة

عالج هذا البحث موضع العامل النحوي عند الطاهر ابن عاشور من خلال تفسيره "التحرير والتنوير". وأبرز النتائج التي يمكن أن يشير إليها الباحث بعد هذه الجولة من الدراسة والتحليل هي أنه تبين للباحث من خلال الدارسة أن الطاهر ابن عاشور تناول كل أنواع العوامل اللفظية منها والمعنوية، بشكل لا يستهان بها. وأنه قد تنوعت المسائل النحوية التي عالج فيها قضية العامل والمعمول فكانت منها ما وردت في باب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات إضافة إلى بابي الاشتغال والتنازع. وقد أظهر البحث أيضا أن الطاهر ابن عاشور قد رجح آراء البصريين أكثر في المسائل المتعلقة بالعامل النحوي ما عدا أربعة مسائل رجح فيها آراء الكوفيين. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ميله إلى المذهب البصري في تحليل المسائل إلاّ أنّ له بعض المواقف يختار فيها مذهب جمهور النحاة، وقد يذكر أحيانا رأيه الشخصي دون الاعتماد على مذهب معيين. وأخيرا يمكن القول بأنّ العوامل تختلف في العمل وتتعدّد وظائفها حسب موقعها في الجملة. وأنه النحاة أجموا على أن العامل النحوي هو ما أثر في آخر الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبي كما تم توضيح ذلك في هذه الدراسة.

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

قائمة المراجع والمصادر

إبراهيم السامرائي (بلا تاريخ) *النحو العربي نقداً وبناءً*، دار عمار.

إبراهيم مصطفى (٢٠١٤)، *إحياء النحو*، القاهرة، مؤسسة هنداوي.

ابن أبي الربيع (١٩٨٦) *البسيط في شرح جمل الزجاجي*، المحقق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى.

ابن الأنباري (١٩٨٥)، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنارة، الطبعة الثالثة.

ابن الجزري (بلا تاريخ) *النشر في القراءات العشر*، المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

ابن الحاجب (١٩٨٢)، *الايضاح في شرح المفصل*، العراق، المحقق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف.

ابن الحاجب (١٩٩٧)، *شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب*، المحقق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن الحاجب (٢٠١٠)، *الكافية في علم النحو*، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة: الأولى.

ابن السراج (١٤٢٦)، الأصول *في النحو*، المحقق: عبد الحسين الفتلي، لبنان – بيروت، مؤسسة الرسالة.

ابن الناظم (٢٠٠٠)، *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*، لمحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

ابن الوراق (١٩٩٩)، *علل النحو*، تحقيق ودراسة د. محمود جاسم محمد الدرويش، الرياض، مكتبة الرشد.

ابن بابشاذ (١٩٩٧)، المقدمة *المحسبة*، تحقيق: خالد عبد الكريم، الكويت، الطبعة العصرية، الطبعة الأولى.

ابن جني (٢٠٠٦)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار صادر.

ابن جني (بلا تاريخ)، اللمع *في العربية*، تحقيق: فائز فارس، نشر: الكويت، دار الكتب الثقافية.

ابن حزم (١٩٥٩)، *التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية*، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت، مكتبة الحياة.

ابن خالويه (١٤٠١)، الحجة *في القراءات السبعة*، المحقق: د. عبد العال سالم مكرم، بيروت، دار الشروق، الطبعة الرابعة.

ابن عصفور (١٩٧٢)، *المقرب*، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري / عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى.

ابن عصفور (١٩٩٨)، *شرح جمل الزجاجي*، المحقق: فواز الشعار، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن عطية (٢٠٠١)، *المحرر الوجيز*، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

ابن عقيل (١٩٨٠)، *شرح ألفية ابن مالك*، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون.

ابن عقيل (١٩٨٢)، *المساعد على تسهيل الفوائد*، المحقق: د. محمد كامل بركات، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى.

ابن فارس (١٩٧٩)، *مقاييس اللغة*، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ابن كمال باشا (٢٠٠٢)، *أسرار النحو*، تحقيق أحمد حسن، نابلس، دار الفكر، الطبعة الثانية.

ابن لب (١٩٨٦)، *تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي*، تحقيق يوسف عبد الرحمن، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى.

ابن مالك (١٩٦٧)، *تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد*، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

ابن مالك (١٩٩٠)، *شرح التسهيل*، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى

ابن مالك (بلا تاريخ)، *شرح الكافية الشافية*، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى.

ابن مضاء (١٩٧٩)، *الرد على النحاة*، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى.

ابن معطي (١٤٢١)، شرح *ألفية ابن مالك، المسمى (حرز الفوائد وقيد الأوابد)*، تحقيق عبد الله بن فهيد، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

ابن منظور، (١٤١٤)، لسان *العرب*، بيروت، دار صادر، الطبعة الثالثة.

ابن هشام (بلا تاريخ)، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن هشام (١٩٨٥)، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دمشق، دار الفكر، الطبعة السادسة.

ابن يعيش (٢٠٠١)، *شرح المفصل*، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

أبو حيان (١٤٢٠)، *البحر المحيط في التفسير*، المحقق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر.

أبو حيان (١٩٨٦)، *تذكرة النحاة*، تحقيق عفيف عبد الرحمن، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

أبو حيان (١٩٩٨)، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى.

أبو حيان (١٩٩٨)، التذييل *والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم –دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.

أبو عبيدة (١٣٨١)، *مجاز القرآن*، المحقق: محمد فواد سزگين، القاهرة، مكتبة الخانجي.

أبو علي الفارسي (١٩٦٩)، *الايضاح العضدي*، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب –جامعة الرياض، الطبعة الأولى.

أبو علي الفارسي (١٩٨٥)، *المسائل البصريات*، تحقيق محمد الشاطر، مطبعة المدني، الطبعة الأولى.

الأزهري (٢٠٠٠)، شرح *التصريح على التوضيح*، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

الأزهري (٢٠٠١)، تهذيب *اللغة*، المحقق: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.

الاسفراييني (١٩٩٦)، اللباب *في علم الاعراب*، تحقيق شوقي المعري، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى.

الأشموني (١٩٩٨)، *شرح الأشموني*، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى.

الأعلم الشنتمري (١٩٩٤)، *تحصيل عين الذهب، من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب*، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية.

الأعلم الشنتمري (بلا تاريخ)، *النكت في تفسير كتاب سيبويه*، تحقيق وشرح: رشيد بلحبيب، المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى.

الآمدي (٢٠١٦)، *غاية الأمل في علم الجدل*، تحقيق عبد الواحد جهداني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

الأنباري (١٩٩٧)، *أسرار العربية*، المحقق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.

الأنباري (٢٠٠٣)، *الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى.

أنور راكان (٢٠١٤)، العامل النحوي بين ابن مضاء القرطبي والمحدثين، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ٢١، العدد ١، كانون الثاني.

أيوب جرجيس عطية القيسي، *الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب، دراسة وتحليل*، الإسكندرية، دار الإيمان للطباعة والنشر.

بدر الدين العيني (٢٠١٠)، المقاصد *النحوية*، المحقق: علي محمد فاخر/ أحمد محمد توفيق السوداني /عبد العزيز محمد فاخر، مصر، دار السلام، الطبعة الأولى.

البركوي (٢٠٠٩)، إظهار *الأسرار في النحو*، تحقيق أنور أبي بكر، بيروت، دار المنهاج، الطبعة الأولى.

البرماوي (١٩٨٦)، *شرح اللمحة البدرية*، تحقيق د. عبد الحميد محمود حسان الوكيل، الطبعة الأولى.

البغدادي، (١٩٩٧)، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة.

تقي الدين النحوي (٢٠٠٠)، *المغني في النحو*، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن، دار الشؤون الثقافية العامة.

التهانوي (١٩٩٦)، *كشاف اصطلاحات الفنون*، تحقيق رفيق العجم /علي دحروج، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى.

الجامي (بلا تاريخ)، *الفوائد الضيائية*، دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي.

الجرجاني (٢٠٠٧)، المقتصد *في شرح التكملة*، تحقيق أحمد بن عبد الله، جامعة الامام محمد بن سعود، الطبعة الأولى.

الجرجاني (٢٠٠٩)، *العوامل النحوية بين النظرية والتطبيقية*، حقّقه محسن محمد قطب، مؤسسة حورس الدولية للطباعة والنشر.

حسيين علي (٢٠١٢)، *الجملة العربية في دراسات المحدثين*، بيروت، دار الكتب العلمية.

الحلواني (١٩٨٣)، أصول *النحو العربي*، الأطلسي، الطبعة الثانية.

حماسة محمد (٢٠٠١)، *العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث*، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

حمزة العلوي (٢٠٠٩)، *المنهاج في شرح جمل الزجاجي*، المحقق: هادي بن عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى.

خليل أحمد (١٩٨٢)، *العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه*، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، سوريا، الطبعة الأولى.

الخوارزمي (بلا تاريخ)، المصباح *في النحو*، تحقيق د. عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، الطبعة الأولى.

الدماميني (١٩٨٣)، *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد*، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراة، الطبعة الأولى.

الدماميني (٢٠٠٧)، *شرح الدماميني على مغني اللبيب*، تحقيق أحمد عزو، لبنان، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الأولى.
الرضي (٢٠١٤)، *شرح الكافية*، تحقيق إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية.
الرماني (٢٠٠١)، الحدود *في علم النحو*، تحقيق إبراهيم السامرائي، عمان، دار الفكر.
رياض بن حسن الخوام (٢٠١٤)، *نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق*، جامعة أم القرى.
الزجاج (١٩٨٨)، *معاني القرآن وإعرابه*، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الأولى.
الزجاجي (بلا تاريخ)، *كتاب الجمل في النحو*، المحقق: علي توفيق، مؤسسة الرسالة – دار الأمل.
الزمخشري (١٤٠٧)، الكشاف *عن حقائق غوامض التنزيل*، بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الثالثة.
الزمخشري (١٩٩٣)، المفصل *في علم العربية*، المحقق: د. علي بو ملحم، بيروت، مكتبة الهلال، الطبعة الأولى.
سعيد الأفغاني (بلا تاريخ)، *من تاريخ النحو*، بيروت، دار الفكر، الجامعة اللبنانية.
السمين الحلبي، *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
السهيلي (١٩٩٢)، *نتائج الفكر في النحو*، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، بيروت، دار الكتب العلمية: الطبعة الأولى.
السهيلي (٢٠٠٠)، *الروض الأنف*، المحقق: عمر عبد السلام السلامي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.
سيبويه (١٩٨٨)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة.
السيرافي (٢٠٠٨)، *شرح كتاب سيبويه*، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
السيوطي (١٩٨٤)، الأشباه *والنظائر في النحو*، بيروت . لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
السيوطي (١٩٩٨)، *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*، المحقق: عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية.
الشاطبي (٢٠٠٧)، المقاصد *الشافية في شرح الخلاصة الكافية*، مجموعة محققين، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، الطبعة: الأولى.
الشرجي (٢٠٠٧)، ائتلاف *النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة*، تحقيق طارق الجنابي، عالم الكتب، الطبعة الثانية.
الشريف الجرجاني (١٩٨٣)، *التعريفات*، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى.
الصبان (١٩٩٧)، *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، بيروت ـ لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
الصيمري (١٩٨٢)، *التبصرة والتذكرة*، تحقيق فتحي أحمد، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى.
الطاهر ابن عاشور (١٩٨٤)، *التحرير والتنوير*، تونس، الدار التونسية للنشر.
الطبري (٢٠٠٠)، *جامع البيان في تأويل القرآن*، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
عباس حسن (بلا تاريخ)، *النحو الوافي*، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة.
عبد الخالق عظيمة (بلا تاريخ) *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، القاهرة، دار الحديث.
عبد القاهر الجرجاني (١٤٣٠)، *العوامل المائة*، عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، جدة، دار المنهاج، الطبعة الأولى.
عبد الله بن صالح الفوزان (١٤٣١)، *تعجيل الندى بشرح قطر الندى*، السعودية، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية.

العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

عبده الراجحي (١٩٧٢)، *فقه اللغة في الكتب العربية*، بيروت، دار النهضة العربية.
عبده الراجحي (١٩٨٠)، *دروس في المذاهب النحوية*، لبنان ـ بيروت، دار النهضة العربية للطباعة.
العكبري (١٩٧٦)، *التبيان في إعراب القرآن*، المحقق: علي محمد، طبعة عيسى البابي الحلبي.
علي أبو المكارم (٢٠٠٥)، *تقويم الفكر النحوي*، القاهرة، دار غريب.
الفراء (بلا تاريخ)، *معاني القرآن*، المحقق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.
الفوزان (١٩٩٩)، *دليل السالك إلى ألفية ابن مالك*، دار المسلم، الطبعة الأولى.
الكيشي (١٩٨٧)، *الارشاد إلى علم الاعراب*، تحقيق ودراسة: عبد الله علي الحسيني البركاتي/ محسن سالم العميري، مكة المكرمة، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي.
مازن المبارك (١٩٦٥)، *النحو العربي (العلة النحوية: نشأتها وتطورها بحث في نشأة النحو وتأريخ العلة النحوية ورصد لحركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة)*، المكتبة الحديثية،
المالقي (٢٠٠٢)، *رصف المباني شرح حروف المعاني*، دار القلم، الطبعة الثالثة.
المبرد (١٩٩٤)، *المقتضب*، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب.
المجاشعي (١٩٨٥)، *شرح عيون الإعراب*، تحقيق حنا جميل، الأردن، مكتبة المنار، الطبعة الأولى.
محمد إسماعيل محمد المشهداني (١٩٩٣)، *الإجماع: دراسة في أصول النحو العربي*، دار غيداء، الطبعة الأولى.
محمد جيجان (١٩٩٢)، *النحو العربي مذاهبه وتيسيره*، بغداد.
محمد عبد الفتاح الخطيب (٢٠٠٦)، *ضوابط التفكير النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة* آراءهم، تقديم: أ. د. عبده الراجحي، مصر، طبع دار البصائر.
محمد عيد (بلا تاريخ)، *النحو المصفى*، نشر: مكتبة الشباب.
المرادي (١٩٩٢)، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
المرادي (٢٠٠١)، *توضيح المقاصد والمسالك*، المحقق: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، دار الفكر، الطبعة الأولى.
المكناسي (١٩٩٩)، *شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف المسمى إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق*، دراسة وتحقيق حسين بركات، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى.
مكي (١٤٠٥) *مشكل إعراب القرآن*، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية.
مهدي المخزومي (بلا تاريخ)، *النحو العربي، نقد وتوجيه*، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية.
النحاس (١٤٢١)، *إعراب القرآن*، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
ولاد التميمي (١٩٩٦)، الانتصار *لسيبويه على المبرد*، تحقيق، زهير عبد المحسن سلطان، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع
تاريخ الإصدار: ٢ – ٧ – ٢٠١٩
ISSN: 2663-5798
www.ajsp.net

"THE GRAMMATICAL FACTOR AT AL TÂHIR IBN ÂSHÛR, A MODEL STUDY"

Aboubacar Mohamadou
Sakarya University, Institute Of Social Sciences, Basic İslamic Sciences/ PhD
f.maiga85@gmail.com

Abstract

The theory of the factor in the Arabic grammar is one of the most fundamentalist theories of grammar in which the scholars discussed it. Some of them reject it and others accept it. It is inherently authentic, although some of the imams of the grammar have rebelled against it. From this point of view, this research seeks to study the theory of the grammatical factor in al Tâhir Ibn Âshûr in his book Tahrir wa-Tanwir to identify the rationality of the author and his interest in this theory, and to clarify the grammatical issues in which he dealt with the subject of research, analysis and discussion.

The researcher concluded through the study that al Tâhir Ibn Âshûr did not mean the grammar itself, but treated through his statement to the meanings of the Koran, and employed the idea of the grammatical factor when it was analyzed for issues related to the manner. It was found that al Tâhir Ibn Âshûr often chooses the guide of the people of Basra, indicating his tendency to the visual doctrine in discussing grammatical issues. He also supported the Kufyans only in four issues.

The grammatical issues that dealt with the issue of the operant and the operand were varied, such as what was mentioned in the section of the مرفوعات (nominatives), منصوبات (accusatives)and مجرورات (prepositions), in addition to اشتغال (preoccupation) and تنازع (conflict in government). Which proves to us the extent of mastery al Tâhir Ibn Âshûr deal with the linguistic and grammatical texts that have been studied.

Keywords: factor, origins, al Tâhir Ibn Âshûr, grammar, position.